دور المتنزهات الزراعية الصناعية في دعم التنمية المحلية المستدامة (التطبيق محافظة قنا)

أ.م.د/ رندا جلال حسين
أستاذ مساعد بقسم التنمية العمرانية الإقليمية، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة
Randa_ali@cu.edu.eg

م.م/ محمد حسين يادم لأمين
مدرس مساعد بقسم التنمية العمرانية الإقليمية، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة
Yadem1992@cu.edu.eg

الملخص

تبنت عدد من المنظمات الدولية المهتمة بالتنمية الزراعية وتطبيقاتها الدولية فكر منظومة الأنشـــطة الزراعية Agro-based Cluster وأنماطها المكانية مثل المتنزهات الزراعية الصـــناعية Agro-industrial park كسـياســة لدعم عمليات التنمية المحلية المستدامة والتي تهدف إلي إيجاد وحدات وأقاليم زراعية متخصصة وقادرة علي جذب الاستثمارات المحلية والعالمية ودعم التصـــدير المحلي والعالمي لمنتجات ومحاصـــيل زراعية مميزة Agro-brand products، وكذلك توفير البنية الأساسية والمرافق والخدمات الزراعية المساندة ومعاهد التدريب الزراعية بما يساهم في دعم التنمية العمرانية الإقليمية المتكاملة وتشـــجيع التكامل الزراعي مع القطاعات الأخرى والقضـــاء علي الفقر الريفي بما يســتدعي تحديد أولويات تطبيق هذه الســـياســـة بأقاليم المدن الزراعية كأداء للتوجيه المكاني الســـليم لمشـــروعات التنمية المحلية الزراعية لتحقيق فكر الاستدامة لها.

الكلمات الدالة: منظومة الأنشـــطة الزراعية Agro-based Cluster -المتنزهات الزراعية الصـــناعية Agro-industrial park-الأساليب الزراعية الجيدة Good Agriculture Practices-التنمية المحلية المستدامة.

المقدمة

يســمي المتنزه الزراعي الصــناعي باســم متنزه الإنتاج الزراعي agro production park أو متنزه إنتاج الغذاء .agro food park وهو عبارة عن نطاق زراعي إنتاجي كبير وبه منطقة تجهيز وتصـــنيع زراعي، ومتكامل مع المناطق الحضـــرية المحيطة. وفيه يتم تشـــارك الخدمات كالنقل والتخزين والمعلومات وغيرهما، وهذه المناطق تم التنظير لها في نهاية الثمانينيات في الهند، حيث أنه من الصـــعب على الشـــركات الصـــغيرة والمتوســـطة SMEs أن تســـتثمر في المشـــاريع الإنتاجية الزراعية كثيفة المال capital-intensive Projects. ومن هنا توفر فكرة المتنزهات الزراعية لهذه الشـــركات الاســـتثمارات الرأســـمالية Capital Producers Investment لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى أن بناء هذه المتنزهات يسمح بالإمداد بالبنية الأساسية والخدمات المشتركة (FAO, 2006). ومن الممكن أن تنشأ لدعم الإنتاج المحلي فقط أو المشـــاركة في دعم الإنتاج الزراعي الموجة للتصـــدير والســـوق العالمية مما يؤدي إلى تحقيق التنمية المحلية بشـكل مسـتدام ورفع مسـتويات الدخول بما يسـاهم في الحد من قضـايا التنمية وإبرازها قضـية الفقر بالمناطق الزراعية.

ونظراً لأهمية القطاع الزراعي كقطاع أساسـي ورائد في الاقتصـاد المصـري حيث يسـهم بنسـبة ١٤,٥ % من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ويسـتحوذ القطاع على نسـبة ٢٧ % من القوى العاملة بمصـر، والبالغة نحو ٢٦ مليون عامل، ويسـهم القطاع بنحو ٢٠٪ من صـادرات السلع المصـرية، وتقدر المسـاحة المزروعة بمصـر بنحو ٨,٦ مليون فدان (مرعي، ٢٠١٨)؛ فلقد شـجعت الحكومة المصـرية هذا الفكر في سـياسـاتها وتوجهاتها القومية (بالمخطط القومي للتنمية العمرانية) من خلال المشـــروع القومي ١,٥ مليون فدان حيث تم اقتراح ١٢ منطقة زراعية متخصـــصـــة متكاملة بها خدماتها البحثية والإرشـــادية والخدمات العامة إضـــافة إلي مناطق التجهيز والتصـنيع الزراعي ومناطق السياحة التكاملية بهدف تعظيم استغلال القطاع الزراعي كميزة نسبية كامنة وغير مســـتغلة ولم تعد تنافســـية في الأســـواق وذلك نتيجة ارتفاع تكاليف المعاملات المتعلقة باللوجســـتيات والنقل والحصول علي الطاقة والروتين الحكومي وغيره (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠١٧).

يهتم البحث بالتعرف على ماهية هذه السياسة ومستوي ظهورها ومكونات هذه المتنزهات من بنية أساسية صلبة Hard Infrastructure وبنية أساسية ناعمة Soft Infrastructure، والتعرض لأسباب ظهورها وأهداف تنميتها، في إطار من التطبيق العملي الهادف إلى تحديد أنماط أقاليم المدن ذات الأولوية لتطبيق هذه الســـياســـية بأحد المحافظات المصـــرية ذات الأولوية في تطبيق منظومة الأنشـــطة الزراعية كآلية لتقييم مشـــروعات التنمية الزراعية المطروحة بالمخططات الاستراتيجية لها في هذا الإطار.

أ. أهداف البحث

في إطار غياب وجود منظومة زراعية تدعم سلاسل القيمة المضافة من الزراعة وحتى التصدير، ونظرا لضعف مردود القطاع الزراعي على عملية التنمية المحلية في مصر من حيث عدم وضوح وظائف المناطق الزراعية القائمة أو الجديدة (مناطق الاستصلاح) وكذلك دورها التنموي سواء منافس على المستوي العالمي، الإقليمي أو المحلي بالإضافة إلى ضعف الترابط ما بين المناطق الزراعية الإنتاجية (الظهير الزراعي) والمناطق الحضرية الرئيسية حيث دعم التكامل والتفاعل المعرفي والبحثي وكذلك الترابط الزراعي الصناعي الاستثماري. حيث تعاني الأقاليم الزراعية في مصر من ضعف الإنتاجية الزراعية وتصدير المواد الزراعية دون تحقيق سلاسل القيمة المضافة، مع ضعف الاستثمارات في قطاع الزراعة المرتبط بدعم الأنشطة الصناعية والتجارية والتسويقية في هذه الأقاليم، بالإضافة إلى استمرارية انخفاض نصيب الفرد من الأرض الزراعية بمرور الوقت وغيرها من المشكلات مما يؤثر على مستوي التنمية المحلية وعلى متطلبات تحقيق الاستدامة (النور، ٢٠١٨). تساهم هذه الورقة البحثية في تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد دور المتنزهات الزراعية الصناعية Agro-industrial park في دعم عمليات التنمية المحلية المستدامة بما يساهم في تعظيم دور القطاع الزراعي بالأقاليم الزراعية.
- تحديد أنماط أقاليم المدن ذات الأولوية لتطبيق هذه السياسية بأحد المحافظات المصرية ذات الأولوية في تطبيق منظومة الأنشطة الزراعية كآلية لتقييم مشروعات التنمية الزراعية المطروحة بالمخططات الاستراتيجية لها في هذا الإطار.

ب. منهجية الدراسة

ترتكز منهجية البحث على ثلاثة محاور رئيسية، المحور الأول يتناول فكر التنمية المحلية المستدامة وأهداف ومعوقات وتحديات تحقيقها. أما المحور الثاني فيتناول دور المتنزهات الزراعية الصناعية Agro-industrial park في دعم عمليات التنمية المحلية المستدامة من خلال استعراض هذا المفهوم وأهمية دوره في دعم التنمية المحلية المستدامة في إطار الدروس المستفادة من التجارب العالمية في تطبيق هذه السياسة. أما الجزء الثالث فيتناول الإطار العملي لتحديد أنماط أقاليم المدن ذات الأولوية لتطبيق هذه السياسية بأحد المحافظات المصرية ذات الأولوية في تطبيق منظومة الأنشطة الزراعية كآلية لتقييم مشروعات التنمية الزراعية المطروحة بالمخططات الاستراتيجية لها.

١ فكر التنمية المحلية المستدامة

تُعد التنمية المحلية المستدامة ضرورة وتوجه جديد ظهر في أدبيات التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تنطلق تجارب البلدان الناجحة والرائدة في التنمية المحلية المستدامة أساسا من صياغة برامج وسياسات واستراتيجيات تنموية تتلاءم مع الظروف والفرص المحلية المتاحة وتنسجم مع واقع هذه البلدان ومواجهة المشاكل والتحديات، باتجاه التغيير والتطور باعتباره انجازا شاملا ومتكاملا يستند إلى التنوع القائم والتأثير المتبادل ما بين كافة محاور التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (المهداوي، ٢٠١٧). وتتناول هذه النقطة عرض لمفهوم التنمية المحلية المستدامة وأهدافها ومعوقات تحقيقها بالدول النامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة.

١/١ مفهوم التنمية المحلية المستدامة

أكتسى مصطلح التنمية المستدامة أهمية كبيرة عالمية نتيجة زيادة الوعي بقضايا البيئة؛ واتضح هذا الوعي جيدا من خلال تقرير لجنة "برونتلاند Brandt Land "سنة ١٩٨٧؛ الذي استعمل لأول مرة مصطلح "التنمية المستدامة" والذي كان يقصد به تنمية مبنية على التسيير الجيد للموارد المتاحة بما يخدم الأجيال الحالية مع عدم رهن مستقبل الأجيال القادمة (بن الطاهر، ٢٠١٤). و في الإطار ذاته برز مفهوم التنمية المحلية المستدامة كمنهج تنموي حديث ومتكامل الجوانب والبعاد التي تهدف إلى تفعيل الطاقات الكامنة والمتاحة ذات الميزات النسبية لدى المجتمعات المحلية من أجل تحقيق نهضة تنموية بها ويمكن تعريفها على إنها "العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته وأهدافه، وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقاً لأولوياتها، مع إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف بما يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر" (باطويح، ٢٠١٨).

ويرتبط مفهوم التنمية المحلية بفكر التنمية المستدامة، حيث ان التنمية المستدامة هي التنمية التي تتم على الصعيد المحلي وليس على الصعيد الوطني أو العالمي من قبل المؤسسات والدوائر الاقتصادية والسياسية الدولية، ولكي تكون التنمية مستدامة فإن من الضروري أن تتم على الصعيد المحلي انطلاقا من خصوصيات كل تجمع وبمشاركة فعالة من الأفراد الذين عليهم أن يحددوا مصيرهم ومستقبلهم التنموي بأقل قدر ممكن من التدخل من قبل المؤسسات

السياسية والاقتصادية الوطنية والعالمية البعيدة عن فهم وإدراك الوضع المحلي (UN, 2017) . ويوضح شكل رقم (١) مصفوفة العمل المستدام لتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

شكل (١) مصفوفة العمل المستدام لتحقيق التنمية المحلية

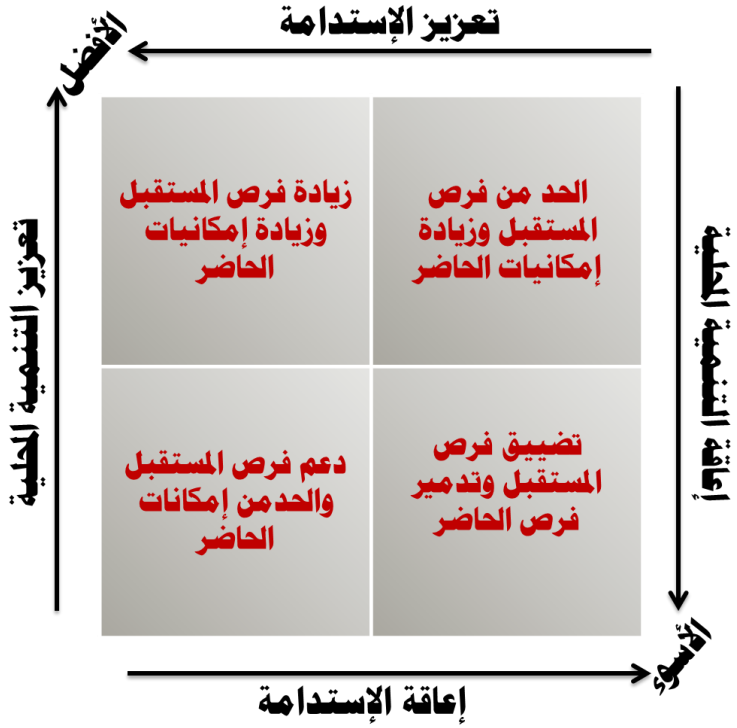

المصدر: من إعداد الباحث استناداً على تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠١٥، ص ١٤.

٢/١ أهداف التنمية المحلية المستدامة

إن تحديد الأهداف لأي تنمية يعني التخطيط الهادف والواعي لها، ومن الصعب تحديدها لاختلاف ظروف كل مجتمع محلي وانطلاقا من اختلاف الأوضاع والاحتياجات التنموية من مجتمع إلى آخر، إلا أنه يمكن استعراض بعض الأهداف الأساسية للتنمية المحلية المستدامة في النقاط التالية:

١/٢/١ أهداف اقتصادية

- رفع القيمة المضافة للإنتاج المحلي وتدريب وتمكين المهارات المحلية ورفع مستوى الدخل والتعاون المحلي وزيادة الروابط الاقتصادية بين الأنشطة المحلية سواء كانت الأساسية منها أو الساندة.
- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات) وتشجع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما يعزز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري (الاقداحي، ٢٠١٢).
- مراعاة الميزة النسبية والتنافسية والخصوصية المكانية لكل إقليم في تحديد الفكر التنموي للأنشطة الاقتصادية.
- تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي وذلك من خلال زيادة المشاريع الاقتصادية المحلية أو توسيعها.
- الحد من الفقر بمنظوره الاقتصادي وذلك بخفض معدلات البطالة وتحسين مستويات الدخول للمجتمعات المحلية.
- العمل على زيادة القدرات المالية للهيئات المحلية مما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها.
- العمل على جذب الاستثمارات للأنشطة الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في تطوير تلك المناطق ويتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل (السبتي، ٢٠٠٩).

٢/٢/١ أهداف اجتماعية

- إشباع الحاجات الأساسية والتغيير الهيكلي لنوعية الحياة وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع المحلي.

- محاربة الفقر بمنظوره الاجتماعي من خلال رفع مستويات المعيشة وتقليل الفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة وإدماجها في المجتمع.
- تنمية ورفع قدرات الموارد البشرية سواء أفراد المجتمع المحلي نفسه أو القائمين على إدارته.
- تعزيز روح العمل الجماعي وربط الجهود المجتمعية بالجهود الحكومية لتحقيق أهداف التنمية ولمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة كالفقر والحاجات الأساسية والوظائف المحلية (القبلان، ٢٠١٧).
- تحفيز المواطن للمشاركة في عملية التنمية وهذا يكون بتقديم الدعم المادي والمعنوي له وإشعاره بأنه عنصر مهم وفعال في مجتمعه وأنه بإمكانه تقديم الخدمات اللازمة للتنمية في شتى المجالات وخاصة إذا كانت تمس الاحتياجات والنقائص التي يعاني منها.
- توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الإبداع، والاعتماد على الذات، دون الاعتماد الكلي على الدولة وانتظار مشروعاتها (القبلان، ٢٠١٧).

٣/٢/١ أهداف عمرانية وبيئية (البنك الدولي، ٢٠١٩)

- تعزيز القدرات العمرانية للمجتمع المحلي عن طريق توفير الخدمات وشبكات النقل والبنية الأساسية وغيرها من المشاريع التي تزيد من قوة المجتمع.
- التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي الوطني والأجنبي وترشيد استعمال الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية.
- الحد من التفاوتات الإقليمية، ومن الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية.
- شمول مناطق الدولة المختلفة بالمشاريع التنموية الملائمة للخصوصية المكانية بما يضمن تحقيق العدالة فيها دون تمركزها في بعض الأقاليم.
- تحقيق التكامل بين المناطق، والتكامل يعني التعاون للوصول إلى الأهداف المرجوة وهو يمس مختلف المجالات ويساعد على تحسين نوعية الخدمات المقدمة ويسرع من عملية التنمية.
- تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والعمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحداثة.

٤/٢/١ أهداف إدارية وتنظيمية

- دعم الإدارة المحلية حتى تتمكن من التطور والخروج من دائرة الفقر، وهذا الدعم يكون بتقديم المساعدات للقيام بالمشاريع للقضاء على النقائص التي تعاني منها.
- الاستفادة من اللامركزية وهي "أسلوب في العمل يقوم على مبدأ توزيع سلطة صنع القرار والصلاحيات أو الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وبين هيئات إقليمية كانت أو مصلحية مستقلة تباشر اختصاصاتها في النطاق المحدد لها تحت وصاية الدولة" (عبد الوهاب، ٢٠٠٧) بما يعمل على دمج السكان المحليين في عمليات تنمية محلية ناجحة تسمح بتحقيق المشاركة الشعبية.
- والتي تعني استقلالية السلطة والإدارة مما يساعدها على وضع المشاريع المناسبة لها باعتبارها أقرب من الدولة إلى المواطن وأعلم باحتياجاته والنقائص التي يعاني منها.
- تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع.

٣/١ تحديات ومعوقات تحقيق التنمية المحلية المستدامة

لا يوجد تعريف واحد متفق عليه يصلح أن يكون شاملاً وجامعاً لمفهوم التحديات، حيث أن هناك العديد من التعريفات المقدمة لهذا المفهوم، ويرجع ذلك إلى اختلاف تناول ونظرة كل باحث للمفهوم، ويمكن تعريفها التحدي على إنه" تطورات أو متغيرات أو مشكلات أو صعوبات أو عوائق نابعة من البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية، يمثل وجوده أو عدم وجوده تهديداً أو إضعافاً، أو تشويها، كلياً أو جزئياً، دائماً كان أو مؤقتاً، لوجود وضع آخر يُراد له الثبات والقوة والاستمرار" (فتحى، ٢٠٠٥). وتأخذ معوقات وتحديات تحقيق التنمية المحلية المستدامة عدة أشكال من أهمها (مرعب، ٢٠٠٥):

١/٣/١ تحديات ومعوقات اجتماعية

- ارتفاع معدلات الزيادة السكانية: وعدم استغلالها بالشكل الأمثل مقارنة مع مستويات وقدرات الإنتاج. ويؤدي هذا إلى انخفاض متوسط دخل الفرد وتراجع كفاءة المؤسسات الخدمية نتيجة للضغط السكاني وابتلاع الزيادة في الإنتاج وعدم ترك الفرصة للتوفير والاستثمار بالإضافة إلى تفاقم المشكلات الكبرى كالفقر والبطالة.
- انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم والمهنية: أي أن جزء من الموارد البشرية غير المتعلم سيكون خارج عملية الإنتاج ولا يسهم في الدخل القومي بالشكل المطلوب كما سيعاني هذا الجزء البشري من

البطالة وصعوبة الحصول على فرص العمل مما يوقعه في دائرة الفقر. بالإضافة إلى أثر الأمية على عدم إدراك غير المتعلم لأهمية التنمية ومتطلباتها ودوره فيها وارتباطه بانخفاض المستوى الصحي. بالإضافة إلى قلة الإقبال على التمهين وأثره على انخفاض نسبة العمالة الإنتاجية والصناعية.

- انخفاض المستوى الصحي: يعد هذا الأمر من المعوقات التنموية المهمة بسبب انتشار الأمراض وسوء التغذية وتخلف الوعي الصحي في قضايا الوقاية والمرض وأثر ذلك على قلة الكفاءة أو الطاقة الإنتاجية للأفراد واستهلاك الموارد على الجوانب العلاجية وانعكاس ذلك بطبيعة الحال على التنمية التي تتطلب قدرات عالية ونسب إنتاجية مرتفعة.
- ضعف قدرات الموارد البشرية: تشكل الموارد البشرية أحد أهم مكونات التنمية المحلية والتي تسمح بالارتقاء إلى مستوى المهام الجديدة التي يفرضها اقتصاديات السوق، وهذا من خلال السعي إلى تنمية ورفع قدرات الموارد البشرية، كما يعتبر تسييرها من أهم العوامل التي تؤثر على نجاعة وفعالية عمل أي هيئة عمومية ومهما كانت طبيعتها لا يمكن أن تصل إلى تحقيق أهدافها إلا بالاعتماد على قاعدة بشرية تتمتع بالمؤهلات العلمية والمهنية التي تمكنها من أداء مهامها بصفة فعالة.

٢/٣/١ تحديات ومعوقات اقتصادية

أولاً: التحديات الداخلية: تتمثل في عدة أمور، وأهمها:

- انتشار البطالة بمختلف أشكالها: وأثره على انخفاض دخل الفرد بسبب اقتسام الأفراد العاطلين غير المنتجين للدخل مع الأفراد المنتجين بالإضافة إلى انخفاض نسب الادخار وضعف تكوين رؤوس الأموال.
- ضعف القطاع الصناعي: من حيث قلة وضعف البنية التحتية وضعف القوى الصناعية من حيث العدد والتأهيل وأثره على الإسهام في الاقتصاد الوطني من خلال حجم التصدير وتكوين العملة الأجنبية وارتباطه بظروف اقتصاديات الدول المتقدمة مع تدني مستوى الخبرات والمهارات اللازمة، وهذه الحالة تتنافي مع متطلبات التنمية المحلية التي تؤكد على مبدأ الاعتماد على الذات بالإضافة إلى ضعف وأحيانا غياب الخدمات الداعمة للقطاع الصناعي. وتدني نوعية العديد من الصناعات وعدم قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية واقتصارها على بعض الصناعات الاستهلاكية البسيطة بسبب افتقارها إلى وسائل إنتاجية يمكن من خلالها إنتاج صناعات ثقيلة أو عملاقة.
- ضعف القطاع الزراعي: من حيث ضعف الإنتاجية وتركزها على محاصيل معينة بسبب أسعارها المرتفعة محليا، قلة عدد العاملين في هذا القطاع بسبب الهجرة الداخلية، تدهور خصوبة الأرض وعدم معالجة مشاكلها بالطرق العلمية، عدم التوسع في استخدام المكينة الزراعية المتطورة، قلت رؤوس الأموال المستثمرة، وضعف الارتباط بين هذا القطاع ومؤسسات البحث والتطوير العلمية.
- سوء استغلال الموارد الطبيعية: مثل الأراضي الزراعية والثروات المعدنية والمائية بسبب ضعف اعتماد الطرق العلمية أو عدم توفر القوى المؤهلة بالشكل الكافي. مما يعكس ذلك سلبا على واحدة من مرتكزات وعناصر نجاح التنمية وهي الموارد المتاحة وكفاءة استغلالها.
- نقص رؤوس الأموال أو عدم استغلالها بالشكل الأمثل: بسبب نقص الادخار نتيجة لضعف الدخل أو بسبب خروج الأموال إلى الخارج أو بسبب نقص وضعف كفاءة البنوك أو الاستغلال في المشاريع غير الإنتاجية كتجارة المباني أو تخزين السلع.
- تسرب العمالة الماهرة من القطاعات الإنتاجية الأساسية: بسبب قلة الدعم والاهتمام وانتقالها إلى مجالات عمل أخرى.

ثانياً: التحديات الخارجية: وتتمثل في عدة أمور، أهمها:

- تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية: العولمة الاقتصادية هي تلك العملية التي تهدف إلى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي وإلغاء الحواجز التي تحو ل دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره ومبادلاته وحركة عوامل الإنتاج سواء أكان رأسمال أو عمل أو تكنولوجيا أو غير ذلك، فالعولمة إذن تساوي التغير التكنولوجي بالإضافة إلى فتح الأسواق للتجارة الدولية والاستثمار مضافا إليه التغير السياسي. وتجلت عملية تسارع العولمة الاقتصادية في السنوات الأخيرة باطراد نمو التجارة العالمية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والازدياد الحاد في نشاطات الشركات متعدية الجنسيات التي تعد اليوم بمثابة الحكومة الكونية Global Government ، كما زاد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة ملفتة للنظر إذ قفزت مبالغ هذا الاستثمار من متوسط سنوي يبلغ (٢٧,٥) مليار دولار في السبعينات من القرن الماضي إلى (٥٥٩,٦) مليار دولار في عام ٢٠٠٣ ، ويمكن إيجاز أهم المخاطر التي تتعرض لها المجتمعات المحلية من جراء العولمة الاقتصادية في عدة أمور، أهمها انهيار الأنفاق الاستهلاكي، تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي، تزايد الفجوة بين الأقاليم، زيادة الفقر، والأزمات المالية كالأزمة المالية العالمية الراهنة(UNCTAD, 2004) .

- تحديات الاندماج بالاقتصاد العالمي: مع تزايد الاندفاع نحو انتهاج سياسات اقتصادية ومالية وتجارية تؤهل للاندماج بالاقتصاد الرأسمالي العالمي، تتزايد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وتتدنى مؤشرات التنمية البشرية بالمجتمعات المحلية.

٣/٣/١ تحديات ومعوقات تنظيمية وإدارية

- تدنى قدرات المؤسسات المكلفة بمواجهة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية.
- عدم وجود سياسات إدارية فاعلة لاستثمار القوى البشرية وإعدادها وفقا لاحتياجات التنمية ومتطلباتها.
- ضعف جهاز المتابعة والتقييم: إن للإدارة أهمية وتأثيرا بالغا في التنمية لأنها تمثل المحرك الأساسي نحو التقدم، وهي تمثل أيضا علاقات الإنتاج التي هي مجموعة الروابط الاقتصادية والهيكلية بين الأفراد خلال عملية الإنتاج، ومن ثمة فمن الضروري العمل على تحقيق تنمية إدارية تسعى نحو توثيق وتطوير العلاقات الإنتاجية بما يحقق زيادة الانتاج.
- ضعف أساليب العمل الإداري ممثلا بسوء توزيع الموارد البشرية حسب الاختصاص والكفاءة، الاعتماد على أساليب عمل قديمة وغير متطورة لا تتماشى مع متطلبات العصر، البطيء في تنفيذ الإجراءات الإدارية واتسامها بالتكرار والتعقيد.
- الفساد وتدني مستوى الحوكمة: يمثل الفساد قضية اقتصادية واجتماعية وسياسية، ويترتب على الفساد خلل في الكفاءة الاقتصادية، نظراً لما ينتج عنه من سوء تخصيص الموارد الاقتصادية وسوء توجيه الاستثمارات، فضلاً عن إعاقة الاستثمارات والتراكم الرأسمالي، ومن ثم يعوق عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة لما يترتب عليه من خلل في توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع، فضلاً عما يترتب عليه من عديد من الآثار السلبية اجتماعياً وسياسياً وتعوق تلك الآثار عمليات الإصلاح.
- اختلال التوازن في عملية التنمية المحلية: التوازن هنا يعني الشمولية في التنمية والتكامل بين الأفاق المختلفة بطريقة متوازنة، ولذلك فمن المستحيل تنمية النسق التكنولوجي دون تنمية نسق التعليم، أو الذهاب إلى تنمية المدينة دون تنمية الريف وعليه يجب التنسيق بين مختلف عمليات التنمية في جميع الاتجاهات.

٤/٣/١ تحديات ومعوقات ثقافية

- تعتبر المعوقات الثقافية من بين أهم التحديات التي تواجهها المجتمعات المحلية فغالبا ما يكون سبب فشل معظم المشروعات في المجتمعات المحلية نتيجة إلى جهل الباحثين لثقافة وخصوصيات ذلك المجتمع أو المنطقة، فما يصلح في مجتمع ما أو جهة ما أو منطقة ليس بالضرورة يصلح في مجتمع أخر يختلف عنه خاصة إذا كانت تلك المشاريع مستوردة من مجتمعات تختلف من حيث المستوى الثقافي والظروف المحيطة بها والمتغيرات المتحكمة بها.
- انتشار بعض العادات والقيم الاجتماعية غير التنموية: كموقف المجتمع من عمل المرأة ودورها في الحياة، الإسراف وعدم الاكتراث لمصادر الطاقة خاصة الماء والكهرباء مما ينجم عنه استهلاكا غير واع، سوء استغلال الوقت على المستوى الفردي وانعدام التنظيم والتخطيط الذي يتعارض مع التطوع مثلا. أو العمل بطاقة مرتفعة أو تكوين مهارات أو معارف أو خبرات، كثرة توقفات العمل في المؤسسات والإجازات والتمارض والتهرب من المسئولية والاتكال وقلة الدافعية وانعدام روح التعاون وسيادة البيروقراطية.

٥/٣/١ تحديات ومعوقات سياسية

- تفتقر معظم المجتمعات المحلية إلى المناخ الديمقراطي السليم مع ضعف المشاركة السياسية من قبل أفرادها، بسب ضعف مستوى أعضاء المجالس المنتخبة المساهمة في إدارة مقاليد التنمية المحلية.
- سيطرة العلاقات والروابط التقليدية والقبلية على عملية اتخاذ القرارات السياسية بشأن برمجة المشاريع التنموية في المجتمعات المحلية.
- تمركز القوة السياسية في المجتمعات المحلية في أيدي جماعات معينة، أي عدم توزيع السلطة توزيعا عادلا بين الجماعات السياسية المحلية (غياب التداول السلمي على السلطة) فالسلطة تحتكر من قبل جماعة واحدة.
- ضعف المشاركة السياسية وتدني مستوى الثقافة السياسية لدى مواطني هذه المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى غياب الوعي السياسي والمشاركة السياسية لأفراده تتيح ولا شك الفرصة لتنفرد الصفوة الحاكمة باتخاذ القرارات دون مناقش أو منافس أو منازع.

٢ دور المتنزهات الزراعية الصناعية في دعم عمليات التنمية المحلية المستدامة

يعد المتنزه الزراعي الصناعي أحد أشهر أنماط منظومة الأنشطة الزراعية التي تظهر علي المستوي الإقليمي والتي بدء تبني فكرها في منتصف تسعينيات القرن الماضي من قبل مؤسسة الغذاء والزراعة (الفاو FAO) كأحد السياسات الداعمة للمناطق الزراعية الصناعية وكذلك المناطق العمرانية المتاخمة لها والتي يقصد بها "مجموعة الاستعمالات الزراعية والاستعمالات المتكاملة والمتفاعلة معها كأنشطة التجهيز والتصنيع والتسويق والتصدير وكذلك الأنشطة السياحية مع الأخذ في الاعتبار البنية الأساسية والمرافق التصديرية، كما تعد أيضاً منطقة

متخصصة في زراعات معينة تتكون من مجموعة من شركات الإنتاج الزراعي المترابطة مختلفة الأحجام (كبيرة ومتوسطة وصغيرة) تهدف إلي تسويق وتصدير المنتجات الزراعية داخليا وخارجيا وتدعم التكامل بين القطاع الزراعي وقطاعات الصناعة و التجارة والسياحة ، وتتواجد بها الخدمات الداعمة (المالية والتجارية والبحثية وغيرها)"(K. Laxminarayana Rao,٢٠٠٦ -٢٠١٠Galvez- Nogales,). وتتناول هذه النقطة عرض ماهية هذه المتنزهات ومكوناتها العمرانية، إضافة إلى دراسة تجربتين عالميتين مدعمتين لهذه المنظومة والخروج منها بالمتطلبات واحتياجات التوطين المكاني لها وكذلك سياسات تنميتها ودورها في دعم عمليات التنمية المحلية المستدامة.

١/٢ مفهوم المتنزهات الزراعية الصناعية

يسمي المتنزه الزراعي الصناعي باسم مجمع الإنتاج الزراعي agro production park أو مجمع إنتاج الغذاء agro food park، حيث يتم تشارك الخدمات كالنقل والتخزين والمعلومات وغيرهما، وهذه المناطق تم التنظير لها في نهاية الثمانينيات في الهند، حيث أنه من الصعب علي الشركات الزراعية الصغيرة والمتوسطة SMEs أن تستثمر في المشاريع الإنتاجية الزراعية كثيفة المال capital-intensive Projects، ومن هنا تُوفَر لها الاستثمارات الرأسمالية Producers Capital Investment لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلي أن بناء هذه المجمعات يسمح بالإمداد بالبنية الأساسية والخدمات المشتركة (FAO, 2006)، ومن الممكن أن تنشأ لدعم الإنتاج المحلي فقط أو المشاركة في دعم الإنتاج الزراعي الموجة للتصدير والسوق العالمية.

اتبعت العديد من الحكومات فكرة إنشاء مناطق مرفقة يمكن تشاركها تحت عنوان (المتنزه أو المجمع الزراعي الصناعي Agro- industrial park) لدعم معالجة وتجهيز المنتجات الزراعية ، وتوفير مزايا الحصول علي المعلومات التقنية والحوافز الضريبية وحجم عمليات وشراكات أكبر Scales of operations والإمداد بالخدمات كالمياه والطاقة والتخلص من النفايات Waste disposal، وبداخلها تقوم الحكومة بتقديم إعانات لتشجيع الوافدين الجدد وتوفير اللوائح والتشريعات الذي يمكن للقطاع الخاص أن يزدهر عبرها، وقد يشمل ذلك توفير الأرض The provision of land والبنية الأساسية (طرق – مياه – خطوط كهرباء) وإعفاء المستأجرين من الضرائب علي الأقل طوال فترة التشغيل Startup period، ويوضح الشكل التالي رقم (٢) الشكل التجريدي للمتنزه الزراعي الصناعي.

شكل (٢) الشكل التجريدي للمتنزه الزراعي الصناعي

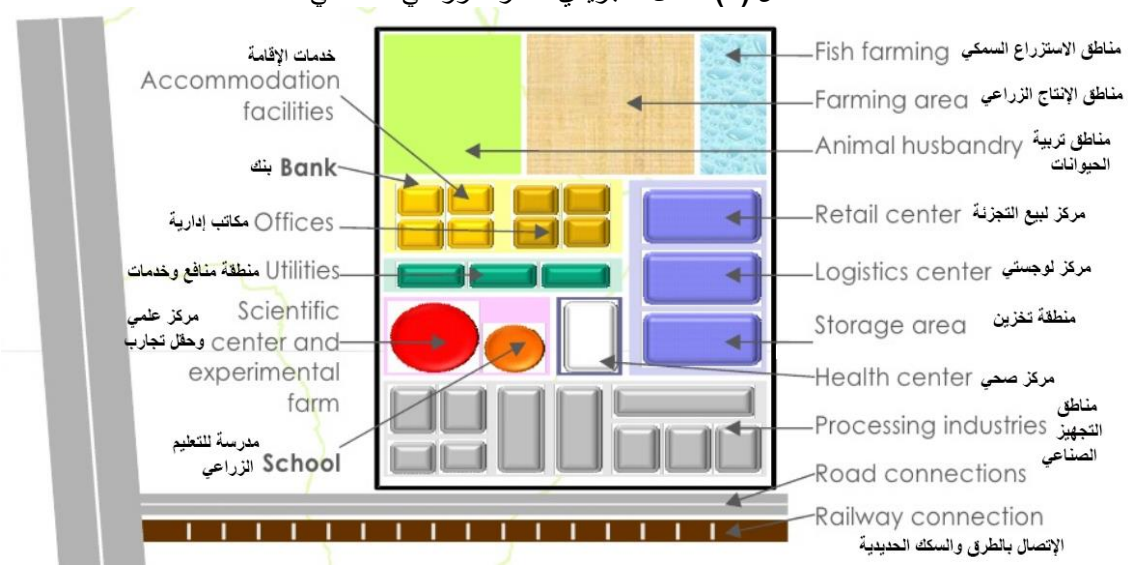

Source: Emrc Agribusiness Forum, (2010). Integrated agro industrial parks (Italian food print).

٢/٢ مكونات المتنزه الزراعي الصناعي

يتكون المتنزه الزراعي الصناعي من مناطق إنتاج زراعي متعدد أو أحادي المحاصيل إضافة إلى الخدمات الزراعية الداعمة (جمعيات زراعية تعاونية – وحدات الإقراض الزراعي – مناطق توزيع البذور والأسمدة- مراكز الإرشاد الزراعي) وكذلك مناطق الإنتاج الحيواني والداجنى إضافة إلي منطقة التجهيز والتصنيع والارتباط بالمرافق والبنية الأساسية.

ويتضح من الشكل السابق رقم (٢) أن المتنزه الزراعي الصناعي عبارة عن منطقة إنتاج زراعي كبيرة -تبدأ مساحتها من 75 ألف فدان فأكثر-مرتبطة بتوفير الخدمات الزراعية في نفس النطاق إضافة إلى مناطق التصنيع والتجهيز الزراعي (emrc,2010).

٣/٢ التجارب العالمية لإنشاء المتنزهات الزراعية الصناعية

١/٣/٢ المتنزه الزراعي الصناعي K-Agro بإقليم كالوجـا بدولة روسيا

يقع المتنزه الزراعي في إقليم كالوجا وهو المعروف بالمتنزة الزراعي الصـناعي K-Agro Industrial Park والذي تم تأسيسه عام ٢٠١٣م عبر وزارة التنمية الاقتصادية الروسية بالتعاون مع إدارة إقليم كالوغا علي مساحة أكثر من ٢٥٠٠ هكتار كمرحلة أولي من إجمالي ١٥ الف هكتار، ويهدف المشروع إلي:

العمل كظهير إنتاجي Productive Hinterland للمنطقة الحضرية (موسكو- موسكو الجديدة) حيث يتميز بالقرب من مدينة موسكو الجديدة بواقع ٧ كم، كما يبتعد عن مدينة موسكو وهي التجمع الحضري Moscow (Agglomeration) بواقع ٦٠ كم، ويوضح الشكل رقم (٣) موقع المجمع الزراعي الصناعي بالنسبة للمنطقة الحضرية موسكو:

شكل (٣) موقع المجمع الزراعي الصناعي K-Agro

المصدر: http:// K-agro.com/en/about-project

دعم تنمية المنطقة (كمنطقة زراعية صـناعية لوجسـتية Logistic Agro-Industrial Zone وزيادة الاسـتثمار في مقاطعة بروفوسـكي Brovosky District وإقليم كالوغا Kaluga Region في العموم، إضـافة إلي إمكانية كونه مركز لوجسـتي متعدد الوسـائط والأنماط Logistic Multi Modal Center لتوزيع المنتجات الزراعية داخليا وخارجيـــــــــا، وتعزيز مرتكزات الإنتاج الزراعي Linchpins Of Agriculture Production إضـافة إلي تكوين أكبر مجمع زراعي صـناعي علي حدود موسـكو الجديدة New Moscow، ويتكون من العناصر التالية:

- مواقع صـناعية Industrial Sites ومسـتقرات سـكنية وأراضـي زراعية، ومناطق تخزين طويلة المدي Long Term Storage Zone، ومناطق تجهيز وإعداد المنتجات الزراعية بالإضافة إلي منطقة تجارية إدارية Administrative Business Area .
- قرية شـحن Freight Village والتي تضـم ميناء جاف Dry Port علي مسـاحة ٥٩٠ هكتار، ومركز لوجستي بسعة ٣٥٠ ألف تيو.[١]
- محطة سـكة حديد Rail Road Terminal، وكذلك شـركة للإدارة المتكاملة Integrated Management Company، ويوضـح الشـكل التـالي رقم (٤) مكونـات المتنزه الزراعي الصناعي.

[١] / (حاويات طولها يتراوح من ١,٣إلي ٢,٩، وعرضها ٢,٥٩).

شكل (٤) مكونات المجمع الزراعي الصناعي K-agro

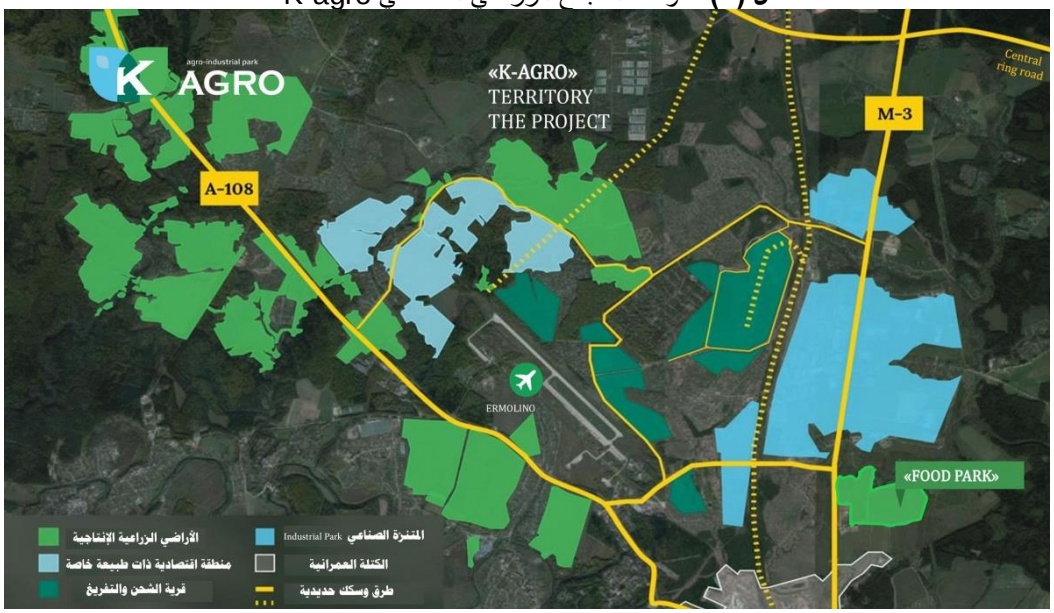

المصدر: http:// K-agro.com/en/about-project

٢/٣/٢ تجربة دعم وتنمية المتنزهات الزراعية الصناعية المتكاملة في أثيوبيا Integrated Agro-Industries Parks (IAIP)

قامت الحكومة الأثيوبية ممثلة في وزارة الصناعة وزارعة الزراعة ووزارة التمويل والتعاون الاقتصادي بتدعيم برنامج المتنزهات الزراعية الصناعية المتكاملة IAIP بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO ويهدف المشروع إلي:

- قيادة التحول الهيكلي Structural Transformation للاقتصاد الإثيوبي ككل تقليل الفقر الريفي Rural Poverty، ويقصد بالتحول الهيكلي التحول إلي قطاع زراعي قائم علي دعم الجودة والطلب، وهو ما سيؤدي إلي تدعيم عملية التجهيز الزراعي Agro-Processing، وسيؤدي إلي نقلة في عملية الاستثمار وتنمية الموارد من الزراعة إلي التصنيع الزراعي From Agriculture to agro-industry.
- خلق بيئة مناسبة لزيادة حجم الاستثمار في إنتاج الأغدية والقطاعات المساندة لها Allied Sectors (UNIDO,2016).
- تقليل الفقر سيتم عبر إيجاد فرص عمل إضافية Additional Jobs بالتكامل ما بين المزارعين والمجهزين الزراعيين والصناعات الداعمة لهم في سلاسل قيمة تجارية Commercial Value Chains
- توفير البنية الأساسية الداعمة لسلاسل القيمة المضافة من الزراعة وحتى التسويق Supply chain infrastructure.
- زيادة تدفقات الاستثمار في قطاع التصنيع الزراعي Flows of investment من حيث رؤوس الأموال والقدرات البشرية لخلق روابط خلفية وأمامية Backward and forward linkage.
- التكامل ما بين عملية البحوث والتنمية والإرشاد مع القطاع الزراعي والصناعي.
- تقليل الفواقد الزراعية Agro-Wastages وإنتاج منتجات زراعية ذات جودة عالية Better quality products
- زيادة فرص العمالة غير الزراعية Off-Farm Opportunities في مجال النقل والتسويق والتغليف والتعبئة.

يعرف المتنزه الزراعي الصناعي هنا علي أنه تكتل جغرافي لمجموعة من المؤسسات لاكتساب فوائد اقتصاديات التجميع عبر المشاركة في البنية الأساسية والطرق وعمليات التخزين والتغليف واللوجستيات والنقل والخدمات التحتية وغيرها، إضافة إلي الاستفادة من البيع والشراء ككتلة واحدة Bulk Purchasing and selling والدورات التدريبية وخدمات الإرشاد Extension service، ومكل متنزه زراعي يخدم عليه شبكة من مراكز التحول الريفي Rural Transformation Centers وهي مجموعة من القري التي تقع في نطاق كم من مركز المتنزه وتقوم بإمداده بالمواد الخام الزراعية، وفيها يسلم المزارعون منتجاتهم ويحصلوا

علي احتياجاتهم من المدخلات الزراعية كما تعد المركز الخدمي الداعم حيث توفير الاحتياجات الخدمية الرئيسية، ويوضح الشكل التالي رقم (٥) فكرة المتنزه الزراعي الصناعي طبقا للتجربة الأثيوبية.

وقد تم اختيار أربع مقاطعات لإتباع فكر المتنزهات الزراعية الصناعية حيث تتميز هده المناطق بتواجد زراعات تصديرية والارتباط بشبكة طرق إقليمية إضافة إلى توفر المطارات والسكك الحديدية والعمالة الماهرة في التصنيع الزراعي، وكدلك المناطق الصناعية الداعمة لفكر التكامل الزراعي الصناعي وتوفر مجموعة من الزراعات التصديرية ويوضح الشكل التالي رقم (٦) الاتصالية والبنية الأساسية التي تخدم على الأربع متنزهات.

شكل (٥) فكرة المتنزه الزراعي الصناعي طبقا للتجربة الأثيوبية

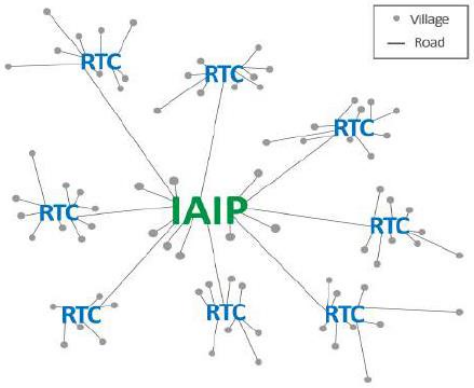

المصدر: (UNIDO,2016)

شكل (٦) الاتصالية والبنية الأساسية التي تُخدم على الأربع متنزهات

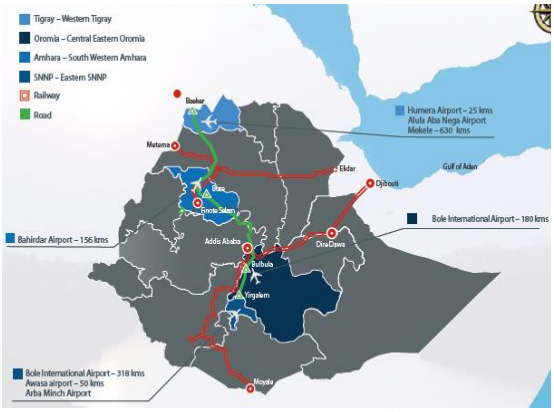

المصدر: (UNIDO,2016)

٢/٣/٢ الدروس المستفادة من التجارب العالمية لتطبيق المتنزهات الزراعية الصناعية

يوطن المتنزه الزراعي الصناعي علي المستوي الإقليمي حيث المقاطعات والأقاليم، ويظهر في المناطق الحيوية القابلة للنمو كظهير المناطق الحصرية والأقاليم الزراعية القائمة ويخلق آلاف الرحلات اليومية من المناطق الزراعية إلي الصناعية حيث يعد فرصة كبيرة للفقراء الذين يأتون إلية كعاملين من القري المحيطة والأغنياء الذين يملكون عملهم الاستثماري الخاص، وهي عبارة عن منطقة صناعية وحولها المناطق الزراعية الإنتاجية يتم تناولها من ثلاثة أبعاد أولهما الأهداف العامة، ثانيها تأثير عوامل التوطين لهذا المتنزه وثالثا سياسة تنمية هذه المتنزهات:

١/٢/٣/٢الأهداف العامة

- استغلال المحاصيل الزراعية في بعض الأقاليم ودعم التكامل الزراعي الصناعي لزيادة القيمة المضافة.
- دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال الإنتاج والتجهيز الزراعي.
- منع نزوح السكان الريفين نحو المناطق الحضرية وذلك من خلال توفير فرص عمل زراعية وصناعية وتجارية.
- قيام مراحل سلاسل القيمة المضافة داخل نطاق جغرافي واحد.
- دعم تشارك الخدمات والبنية الأساسية لكافة المستثمرين.
- دعم التوازن الجغرافي بين الأقاليم بإيجاد مناطق زراعية صناعية منتجة.
- دعم المناطق الزراعية الفقيرة ببعض الاستقلال الاقتصادي Economic Independences
- تحسين النظام الاجتماعي للعمال بالمجمع الزراعي الصناعي.
- بدء جذب المهاجرين البعيدين Long distant migrants إلي مناطق المجمعات الزراعية الصناعية.

٢/٢/٣/٢ متطلبات التوطين

- تواجد أراضي زراعية منتجة (حيث تبدأ المساحة الإنتاج الزراعي من ٧٥ ألف فدان).
- تواجد أراضي صالحة لقيام مناطق التصنيع الزراعي وتجهيز الزراعات للتصدير Agro-export processing zone (٦٠ م٢ تجهيز وتصنيع لكل ٥٠ طن إنتاج زراعي).
- الارتباط بالمناطق الحضرية لتصدير المنتجات الزراعية محليا وعالميا وذلك لدعم تكامل المجمع في شبكة الإنتاج العالمي Global Production Network (GPN).

- توفير المرافق والبنية الأساسية (مناطق التخزين العادي والبارد حيث توفير ٢م٦٠ لكل ٥٠ طن إنتاج زراعي-تمهيد الطرق وشبكات المياه والصرف – مساحات واسعة لتجميع المنتجات الزراعية - ساحات التجفيف الشمسي).
- الارتباط الأساسي بمناطق زراعية صغيرة وكبيرة الحجم ومتنوعة الإنتاج الزراعي.
- توفير بدائل لإنتاج الطاقة الجديدة والمتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الوقود الحيوي).
- توطين مركز بحوث زراعية ومركز إرشاد زراعي.
- توفير الاستعمالات الاستثمارية وهي البنوك التجارية ومكاتب التوريد والتصدير.
- توفير مناطق إنتاج مساعدة (إنتاج حيواني وداجني).
- الاتصال بمرافق البنية الأساسية التصديرية كالمطارات والموانئ، ويوضح الشكل التالي رقم (٧) مكونات المتنزه الزراعي الصناعي.

شكل (٧) مكونات المتنزه الزراعي الصناعي

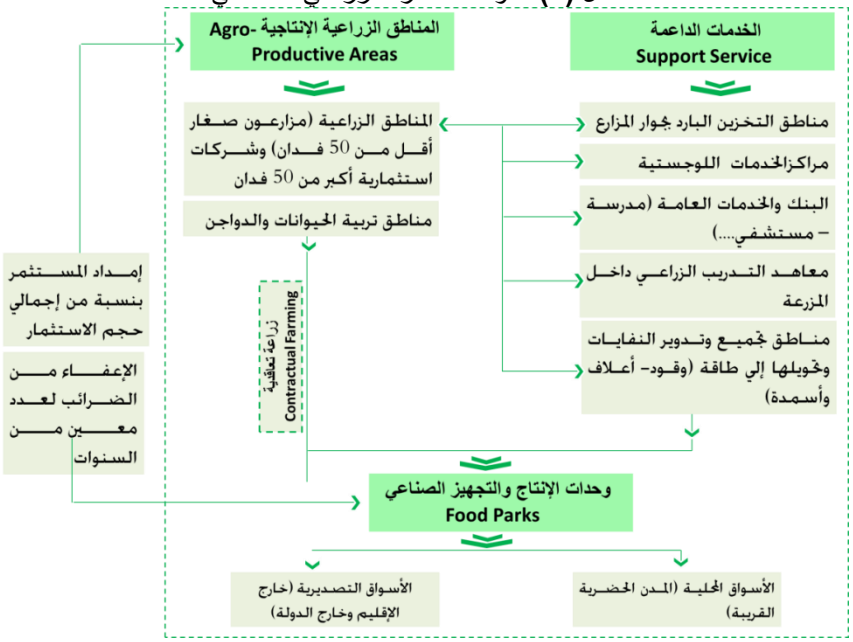

المصدر: من إعداد الباحثين.

ومن ثم فإن المتنزه الزراعي الصناعي بحاجة إلى مناطق إنتاج زراعي متخصصة في أنواع معينة من الزراعات وبداخلها ما يسمي بقري التحول الريفي (حيث إمكانية تحويل المحاصيل الزراعية إلى منتجات مغلفة ومعبئة) إضافة إلى منطقة التصنيع الزراعي والتي بداخلها يتم تجهيز هذه المحاصيل وتصنيعها وتصديرها إلى الخارج، ويوضح الشكل التالي رقم (٨) شبكة العلاقات الإنتاجية للمتنزهات الزراعية الصناعية Agro-Industrial Park.

٣/٢/٣/٢ سياسات التنمية

- توفير البنية الأساسية والمرافق (الطرق الممهدة من المناطق الزراعية وحتى المنطقة الصناعية)
- توفير مناطق الخدمات العامة الداعمة للمجمع وهي (المستشفيات – وحدات الإسعاف -مدارس التعليم الأساسي – معاهد التدريب الزراعي).
- توفير الحوافز الكبيرة لجذب المستثمرين الصناعيين الكبار للمنطقة.
- دعم التشارك بين القطاع العام والخاص.
- تحسين وسائل المواصلات بين القري الزراعية والمنطقة الصناعية.
- ومن ثم فإن المجمع الزراعي الصناعي يوفر آلاف فرص العمل المدربة وغير المدربة للعاملين الواقعين في نطاقه، مما ينعكس بالإيجاب على السكان حيث يعطيهم المزيد من الاستقلال الاقتصادي ويحترم حقوق العمال بالالتزام بساعات عمل محددة والحصول على عقود عمل موثقة.

شكل (٨) شبكة العلاقات الإنتاجية للمتنزه الزراعي الصناعي Agro-Industrial Park

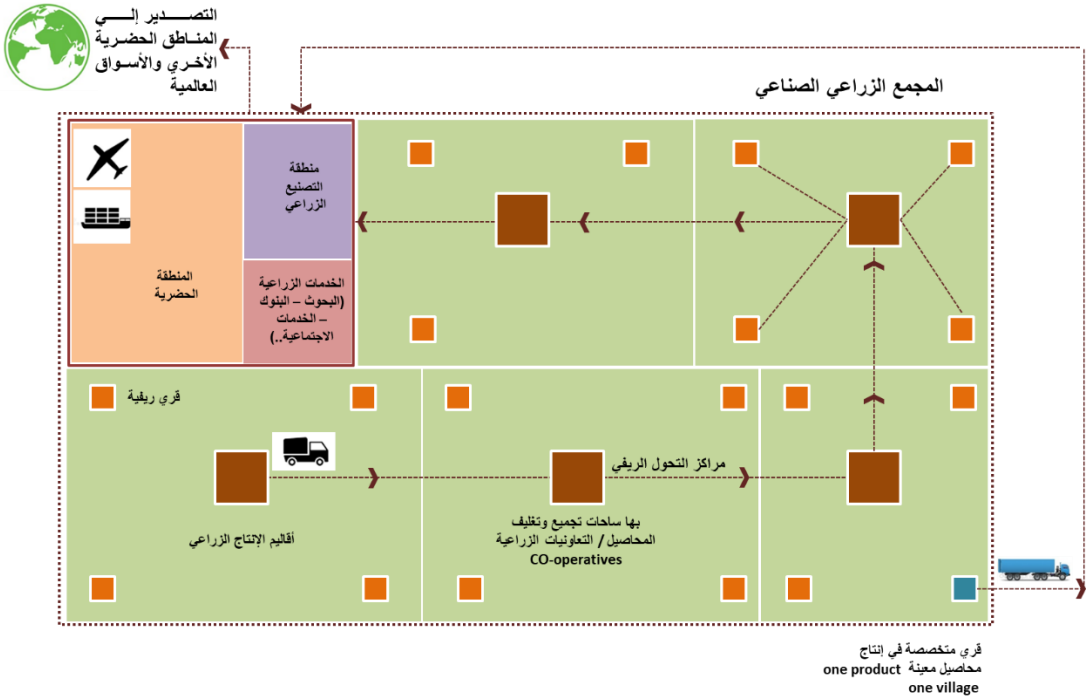

المصدر: من إعداد الباحثين

٣/٢ دور المتنزهات الزراعية الصناعية في دعم عمليات التنمية المحلية المستدامة

- حشد وتكتل المؤسسات الإنتاجية الزراعية وخدماتها المساندة والداعمة Faciliating Services داخل نطاق جغرافي واحد لتقليل تكاليف المعاملات Transaction Costs ودعم التكامل الأفقي فيما بينهم كتبادل العمالة والأبحاث والمعلومات والابتكارات التكنولوجية الجديدة.
- دعم إيجاد قيمة مضافة كبيرة للإنتاج الزراعي وزيادة حجم التنافسية وتعظيم القيمة السوقية عبر وجود منتج زراعي دولي شهير International Brand Product داخل الإقليم.
- تشجيع تواجد الممارسات الزراعية الجيدة GAP داخل المنظومة في جميع سلاسل القيمة المضافة بداية من الزراعية مروراً بالتجهيز والتغليف والتعبئة وحتى التصدير والتسويق.
- تشجيع التكاملات الزراعية مع القطاعات الأخرى (الصناعة-السياحة-التجارة – النقل) حيث زيادة القيمة المضافة وتوفير فرص عمل جديدة غير زراعية داعمة لقطاع الزراعة.
- إيجاد توازن جغرافي واقتصادي ما بين الأقاليم الزراعية داخل الدولة وتقليل التفاوتات الإقليمية عبر إيجاد مناطق زراعية متخصصة داعمة للتصنيع والتصدير الزراعي.

يمكن إيضاح أهداف تنمية المتنزهات الزراعية الصناعية كما يلي:

- تهدف تنمية المتنزه الزراعي الصناعي إلي استغلال المناطق الزراعية القائمة أو النائية أو الموجودة في الظهير ولديها قدرة علي النمو Viable hinterland حيث تدعم المشاريع الزراعية المنتجة، وبداخله يمكن تقاسم الخدمات كالإدارة والمعلومات والنقل والتخزين والتعبئة عبر مجموعات من المنتجات المختلفة للمحاصيل والثروة الحيوانية والداجنة، إضافة إلي وجود فرص تدوير المخلفات، كما توفر هذه المجمعات الزراعية الصناعية شبكات اتصال Network of contacts بين المنتجين والأسواق والمصنعين وتوفير الهياكل الأساسية المادية Physical infrastructure اللازمة للصناعات الزراعية التحويلية.
- يتم الاستفادة من توفير الخدمات داخل الموقع Provision of service on-site، والاستفادة من تضافر العمل الجماعي Working one with the other، وتوفر المرافق المادية (مرافق تحسين وتسويق الأغذية الطازجة مثل مخازن التبريد Cold stores).
- تسريع عملية التصنيع الزراعي further the industrialization وتطوير المؤسسات الزراعية الاستثمارية agri-business firms، كما أنه من خلال تكتل المؤسسات داخل المنظومة تستطيع الحكومة تنظيم مجهوداتها وأنشطتها بصورة فعالة عن الاستراتيجيات التي تدعم القطاع الزراعي بصورة أشمل.
- جذب المستثمرين الأجانب foreign investors لجذب الاستثمار الجديد new investment والمهارات التكنولوجية والتي تطور أيضا من الشركاء المحليين cluster stake holder .

- ســـهولة تدعيم الحكومات ومنظمات المجتمع المدني NGOs بالإمداد بالمرافق والخدمات وحوافز الإنتاج production incentives.
- تدعيم الأســـر الزراعية Farming Households، وتدعيم تشـــارك العمالة والمعدات والخبرات ما بين المؤسسات الزراعية.
- تحقيق دخول ثابتة وكافية للمزارعين Stable and Sufficient Income مما ينعكس بالإيجاب على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (مؤشرات التنمية البشرية HDI).
- نشر الابتكار التكنولوجي diffusion of innovation واستغلال الموارد المحلية (Sunil,2014) .
- سهولة إمداد النطاقات الزراعية بالابتكارات (الفنية technical- التنظيمية) (Miremont,200).

٣/ الإطار العملي لتقييم مخرجات المخطط الاســـتراتيجي لمحافظة (قنا) في إطار دور المتنزهات الزراعية الصناعية في دعم التنمية المحلية المستدامة

في إطار دراســة نظرية تم إعداد تحليل إحصـــائي على مســتوى المحافظات الريفية أو تلك التي تمتلك إمكانات توسعات زراعية بهدف تحديد مدي إمكانية تطبيق منظومة الأنشطة الزراعية بها، حيث تم استبعاد المحافظات الحضـرية من القياس، لتحديد المحافظات ذات الأولوية والإمكانية لتطبيق منظومات الأنشطة الزراعية حيث تم تحديد عدد ثمانية معايير قياسية ناجمة من دراسة التجارب العالمية والأدبيات النظرية، تم تصـنيف محافظة قنا تبعاً لعدد من المؤشرات والموضحة بالجدول رقم (١) ضمن المحافظات ذات الأولوية الأولى لتطبيق المنظومة والتي شملت كلاً من محافظات (البحيرة، الشرقية، كفر الشيخ، الدقهلية، المنيا، قنا، المنوفية)(لامين، ٢٠١٩). وفي إطار الأهمية النظرية التي تناولها البحث لدور المتنزهات الزراعية الصـــناعية في دعم التنمية المحلية المستدامة وبما ان محافظة قنا من المحافظات التي تعاني من الفقر الريفي حيث تبلغ نسبة الفقر بالمحافظة نحو ٣٣,٣٪ من الســكان من بينهم ١٢,٩ % لا يجدون قوت يومهم (إبراهيم، ٢٠١٨) بما يســتدعي تحديد أولويات تطبيق هذه السياسة بأقاليم المدن الزراعية لها كأداء للتوجيه المكاني السليم لمشروعات التنمية المحلية الزراعية لتحقيق فكر الاستدامة لها. وفي هذا الإطار تهدف هذه الجزئية إلى تحديد أنماط ومستويات المتنزهات الزراعية الصـــناعية الحالية بأقاليم مدن محافظة قنا بهدف تقييم مخرجات المخطط الاســـتراتيجي لمحافظة في إطار دور المتنزهات الزراعية الصناعية في دعم التنمية المحلية المستدامة بالمحافظة.

جدول (١) معايير تصنيف المحافظات المصرية من حيث مدي إمكانية تطبيق فكر المتنزهات الزراعية الصناعية

الإقليم	المحافظة	إجمالي المساحة المحصولية بالألف فدان	إجمالي المساحة المزروعة بالألف فدان	حجم الإنتاج الزراعي لمجموعات الحاصلات الزراعية (طن)	نسبة العاملين بالزراعة إلى إجمالي العاملين بالزراعة في الجمهورية	نسبة العاملين في التصنيع الزراعي لإجمالي الجمهورية	نسبة الأراضي المستصلحة بالمحافظة نسبة إلي الدولة	عدد الكليات الزراعية	عدد الحقول الإرشادية
القاهرة الكبرى	القاهرة	21.24	20.12	58222	0.87	11.03	0	1	0
	الجيزة	478.71	282.65	4982129	3.19	4.93	1.85	1	52
	القليوبية	318.82	171.14	2804787	2.04	4.93	0	1	95
الإجمالي		818.77	473.91	7845138	5.50	26.05	1.85	3	147
الإسكندرية	الإسكندرية	307.69	161.17	2736895	1.00	16.01	13.45	1	33
	البحيرة	3171.13	1929.67	21426935	19.05	5.68	33.24	1	935
	مرسي مطروح	244.48	200.97	979182	0.67	0.15	2.56	0	15
الإجمالي		3723.3	2291.81	25143012	18.34	21.84	49.25	2	983
شمال الصعيد	الفيوم	791.66	439.43	4783597	6.30	0.97	1.83	1	392
	بني سويف	567.32	294.04	4435746	8.33	4.78	0.22	1	285
	المنيا	880.27	476.6	7115722	12.50	1.66	0	1	150
الإجمالي		2239.25	1210.07	16335065	24.02	7.40	2.05	3	827
وسط الصعيد	أسيوط	669.76	353.37	4501996	5.29	1.51	0.25	1	192
	الوادي الجديد	406.75	342.65	3859433	0.61	0.19	6.19	0	10
الإجمالي		1076.51	696.02	8361429	5.22	1.70	6.44	1	202
جنوب الصعيد	سوهاج	620.76	330.8	5654492	5.18	1.73	0.72	1	130
	قنا	357.4	268.94	7112447	3.87	1.84	0.42	1	106
	الأقصر	184.07	141.24	3984651	1.79	0.00	0	0	20
	أسوان	300.14	237.45	5381186	1.99	1.15	2.86	1	45
	البحر الأحمر	1.53	1.2	214	0.15	0.09	0	0	0
الإجمالي		1463.9	979.63	22132990	11.49	4.81	4	3	301
الدلتا	كفر الشيخ	1086.03	548.02	10812481	6.01	1.73	2.83	1	450

705	0	1.51	1.84	7.06	10354394	638.93	1267.49	الدقهلية	
132	1	0.03	0.00	0.96	1831414	107.28	205.28	دمياط	
326	1	0	1.15	5.54	5749623	359.36	722.69	الغربية	
170	1	5.87	0.09	7.37	6748086	380.09	705.31	المنوفية	
1783	4	10.24	4.81	25.40	35495998	2033.68	3986.8	**الإجمالي**	
750	1	5.9	14.20	7.62	11869768	861.72	1593.66	الشرقية	**قناة السويس**
45	0	7.35	1.86	0.56	1149768	57.23	112.59	بورسعيد	
80	1	7.75	2.03	1.37	1923227	319.73	421.72	الإسماعيلية	
10	1	1.3	0.30	0.20	423881	111.22	126.16	شمال سيناء	
0	0	0.12	0.00	0.21	28210	21.81	22.03	جنوب سيناء	
6	0	0.18	0.20	0.07	277930	38.89	52.43	السويس	
891	3	22.6	18.60	10.04	15672784	1410.6	2328.59	**الإجمالي**	

المصدر: تقرير وصف مصر بالمعلومات، ٢٠١٧، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء
النشرة السنوية لإحصاء المساحات المحصولية والإنتاج النباتي عام ٢٠١٤-٢٠١٥/ إصدار عام٢٠١٧.
تقرير: مقومات التنمية الصناعية لكافة محافظات الجمهورية ٢٠١٠.

١/٣ التعريف بمحافظة قنا وأهمية القطاع الزراعي بها

تعتبر محافظة قنا بشكل عام أحد محافظات جمهورية مصر العربية، وبشكل خاص إحدى المحافظات الخمسة المكونة لإقليم جنوب الصعيد بجانب كل من محافظات سوهاج والاقصر وأسوان والبحر الأحمر، وتتكون محافظة قنا من ٩ مراكز إدارية تشمل (قنا، أبو تشت، فرشوط، نجع حمادي، دشنا، الوقف، قفط، قوص، نقادة) وذلك بعد إضافة اسنا وأرمنت إلى محافظة الأقصر، و٩ مدن بالإضافة إلى مدينة قنا الجديدة، و٤١ قرية رئيسية، و١١١ قرية تابعة وعدد ١٤٦٦ نجع (وزارة التنمية المحلية، ٢٠١٦). وتأتي المحافظة في المرتبة الثانية على مستوى الإقليم من حيث عدد السكان والبالغ نحو (٣١٦٤٢٨١ نسمة) عام ٢٠١٧ حيث يمثل سكانها نحو ٢٩٪ من إجمالي سكان إقليم جنوب الصعيد عام ٢٠١٧ (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠١٧).

يمثل النشاط الزراعي والإنتاج الحيواني أحد ركائز التنمية الاقتصادية بالمحافظة وذلك في ضوء الموارد الارضية والمائية المتاحة، ويعكس هيكل توزيع المشتغلين حسب أوجه النشاط الاقتصادي سيطرة النشاط الزراعي على هيكل العمالة في المحافظة، حيث تصل نسبته الى حوالى ٤٠,٢٪ من إجمالي العاملين بالمحافظة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٦)، وتعتبر أراضي محافظة قنا ذات إنتاجية عالية حيث أن معظم أراضيها تصنف ذات قدرة إنتاجية من الدرجة الثانية بنسبة ٧٦٪ من مساحة الزمام الزراعي، يليها أراضي الدرجة الثالثة بنسبة ١٦٪ ثم أراضي الدرجة الرابعة بنسبة ٥٪ وأخيراً أراضي الدرجة الأولى بنسبة ٣٪ (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠٠٨). وتحتل مساحة الأراضي المنزرعة بمحافظة قنا والبالغة (٢٠٦,٨ ألف فدان) المرتبة الأولى على مستوى الإقليم بما يمثل حوالي ٣٩٪ من مساحة الأراضي المنزرعة للإقليم، بالنسبة للأراضي القابلة للاستصلاح: تحتل محافظة قنا المرتبة الثانية بين محافظات الاقليم بما يمثل ١٠,٥٣٪ من إجمالي مساحة الأراضي القابلة للاستصلاح على مستوى الاقليم حيث بلغ إجمالي المساحة التي تم استصلاحها بالمحافظة نحو ٤٤,٢ ألف فدان. (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠٠٨).

وتعتبر الأنشطة الزراعية ركيزة أساسية لتنمية المحافظة في ضوء المقومات التالية (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠١٧):

- وقوع المحافظة على نهر النيل بما يمثل مصدر دائم للمياه اللازمة لقيام النشاط الزراعي.
- تقع المحافظة في نطاق ٣ خزانات جوفية رئيسية بما يمثل مورد إضافي للمياه اللازمة للزراعة.
- تبلغ مساحة الأودية والأراضي الصحراوية القابلة للاستصلاح بالمحافظة ٤٢٤,٥ ألف فدان.
- تضم المحافظة منطقة غرب المراشدة والتي تقع ضمن المشروع القومي لاستصلاح وتنمية ١,٥ مليون فدان.

٢/٣ تحديد أولويات تطبيق فكر المتنزهات الزراعية الصناعية بأقاليم مدن محافظة (قنا)

في إطار البيانات المتوفرة عن النشاط الزراعي بالمحافظة تم تحديد إمكانية تطبيق منظومة الأنشطة الزراعية في محافظة قنا على مستوي أقاليم المدن عبر قياس مجموعة من المعايير والموضحة بالجدول رقم (٢) وهي:

- ✓ الأهمية النسبية للمساحة المنزرعة والمساحة المحصولية من إجمالي المحافظة.
- ✓ التوطن الزراعي وتوطن المنشآت الزراعية وعمالة التصنيع الزراعي لقياس أهمية القطاع الزراعي بأقاليم المدن.
- ✓ الخدمات الزراعية المساندة المتاحة (مدارس التعليم الثانوي الصناعي والزراعي، عدد الجمعيات التعاونية الزراعية، عدد مناطق التخزين الزراعي (الصوامع والشون)).

- ✓ البنية الأساسية التصديرية (الطرق الإقليمية المرصوفة) وتم استبعاد مؤشرات (الموانئ البحرية: حيث لا تتوافر بنطاق المحافظة وأقرب الموانئ لها هي موانئ (سفاجا، والقصير، وبرنيس) / والموانئ النهرية: حيث لا يوجد ميناء نهري بالمحافظة وأقرب الموانئ هو ميناء اسوان النهري/ والمطارات حيث لا يوجد مطارات في محيط محافظة ولكنها تعتمد على المطارات المتوفرة بالمحافظات المجاورة.
- ✓ مساحة المحاصيل ذات الفرص الثنائية لكل إقليم مقارنة بإجمالي المحافظة وهي محاصيل الخضر والفاكهة حيث يمكن تجهيزها وتصنيعها إضافة إلى تصديرها.

جدول (٢) مؤشرات تصنيف أقاليم المدن بمحافظة قنا من حيث إمكانية تطبيق فكر المتنزهات الزراعية الصناعية

البيان		نجع حمادي	قنا	أبو تشت	دشنا	قوص	نقادة	الوقف	فرشوط	قفط	إجمالي المحافظة
المساحة المنزرعة(١)	ألف فدان	٣٣,٠٠	٢٨,١٠	٣٥,٣٠	٣٣,٠٠	٣١,٩٠	١٤,٩٠	٨,٤٠	٩,٣٠	١٢,٩٠	٢٠٦,٨٠
	%	١٦٪	١٤٪	١٧٪	١٦٪	١٥٪	٧٪	٤٪	٤٪	٦٪	١٠٠٪
المساحة المحصولية(١)	ألف فدان	٤٩,٦٠	٧٦,٤٠	٥٤,٩٠	٥٨,٥٠	٤٤,٨٠	٣١,٣٠	١٨,٠٠	١٦,٠٠	٢٧,٥٠	٣٧٧,٠٠
	%	١٣٪	٢٠٪	١٥٪	١٦٪	١٢٪	٨٪	٥٪	٤٪	٧٪	١٠٠٪
العمالة الزراعية(٢)	ألف عامل	٣٣,٢٧	٣٧,٤٥	٣٩,٤٥	٣٠,٦٤	٣٣,٠٦	١١,٤١	٩,٣٢	١٢,١٦	٩,٣٥	٢١٦,١١
	التوطن	٠,٨	١,٢	١,٤	١,٣	١,٠	١,٠	١,٦	٠,٩	٠,٩	---
منشآت التصنيع الزراعي(٣)	العدد	٣٠٤	٦١٧	٣٢٤	٢٠٦	٩١٩	٢٠٧	٢٣٧	١٦٤	٣٧٣	٣٣٥١
	التوطن	٠,٤٨	٠,٦٧	٠,٩٨	٠,٦٥	١,٦٩	١,١٦	٢,٨٦	٠,٨٣	٢,٤٧	---
عمالة التصنيع الزراعي(٣)	العدد	٦٣٣	١٤٠٥	٥١٤	٢٩٨	١٤٦١	٣٤٩	٣٣٢	٣٢٥	٦١٤	٥٩٣١
	التوطن	٠,٤٩	٠,٨٤	٠,٨٨	٠,٦٠	١,٥٩	١,٢٩	٢,٩٤	٠,٩٩	٢,٣٨	---
عدد مدارس التعليم الثانوي الصناعي والزراعي(٤)		٥	٧	١	٤	٣	٢	١	١	٢	٢٦
عدد الجمعيات التعاونية الزراعية(٥)		٢٥	٢٧	٣٤	٢١	٢٤	٧	٥	١٠	٨	١٦١
مناطق التخزين الزراعي (٦)	الصوامع	١	١	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	٤
	الشون	٢	٣	٠	٢	٢	١	٢	٠	٢	١٤
أطوال الطرق الإقليمية المرصوفة كم(٧)		٢٩٤,٥	٣٦٦,٥	٣٣٠.٥	١٩٩	٢٤٠	١٢٥	٦٩,٥	١٧٦	١٥٩,٥	١٩٦٠.٥
المحاصيل ذات الفرص الثنائية(١)	المساحة بالفدان	٢١٥٢	٦٢٥٢	٥٥٦	٦٩٦	٦٥٤	٣٣٦٨	٣٩٢	١٤٣	٢٢٥٧	١٦٤٧٠
	%	١٣,١٪	٣٨,٠٪	٣,٤٪	٤,٢٪	٤,٠٪	٢٠,٤٪	٢,٤٪	٠,٩٪	١٣,٧٪	١٠٠٪

المصدر: (١) مديرية الزراعة بقنا، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، مركز المعلومات، ٢٠١٠/٢٠١١.
(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، تعداد السكان والإسكان لعام ٢٠٠٦.
(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، تعداد المنشآت لعام ٢٠١٧.
(٤) إدارة التعليم الفني، مديرية التربية والتعليم بقنا، ٢٠١٠/٢٠١١.
(٥) وصف محافظة قنا بالمعلومات، مركز دعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ٢٠١٠.
(٦) وزارة التموين والتجارة الداخلية، الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين، ٢٠١٨.
(٧) المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية لمحافظة قنا، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠١٧.

بعدما تم دراسة عوامل تحديد إمكانية تطبيق المتنزهات الزراعية الصناعية بأقاليم مدن محافظة قنا، تم إعطاء وزن نسبي لكل مؤشر حسب فعاليته في إمكانية تطبيق المنظومة، وتم ضربها في القيم القياسية لهذه المؤشرات لحساب التميز التنموي عن طريق أسلوب الثقل العاملي Factor Analysis (مرفق بالملحق رقم ١ نتائج التحليل الاحصائي للمؤشرات)، وبتجميع هذا الثقل تم ترتيب أقاليم المدن من حيث إمكانية تطبيق منظومة الأنشطة الزراعية حيث تم تقسيم أقاليم المدن الإنتاجية إلي:

- أقاليم المناطق الزراعية التصديرية المنافسة على المستوي القومي.
- أقاليم المجمعات الزراعية الصناعية.
- أقاليم غير ملائمة لتطبيق منظومة الأنشطة الزراعية.

جدول (٣) تصنيف أقاليم المدن بمحافظة قنا من حيث إمكانية تطبيق فكر المتنزهات الزراعية الصناعية

م	نوعية الأقاليم	أقاليم المدن	العدد
١	**أقاليم إمكانية قيام المتنزهات الزراعية التصديرية المنافسة**	**قنا – نجع حمادي -دشنا**	٣
٢	**أقاليم إمكانية قيام المتنزهات الزراعية الصناعية المحلية**	**أبو تشت – قوص -نقادة**	٣
٣	**أقاليم غير ملائمة لتطبيق فكر المتنزهات الزراعية الصناعية**	**الوقف – فرشوط -قفط**	٣

المصدر: نتيجة التحليل الإحصائي للمؤشرات السابقة بجدول (٢) بأسلوب التحليل العاملي Factor Analysis (ملحق ١).

٤/٣ تقييم مخرجات المخطط الاســـتراتيجي لمحافظة (قنا) في إطار أولويات تطبيق فكر المتنزهات الزراعية الصناعية بأقاليم مدن المحافظة

في إطار المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية لمحافظة قنا والذي قامت بإعداده الهيئة العامة للتخطيط العمراني عام ٢٠١٧ تبنت استراتيجية التنمية الاقتصادية للمحافظة عدد من التوجهات من أهمها (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠١٧):

- التركيز على مفهوم التنمية المتوازنة بين مختلف الأنشطة الاقتصادية مع مراعاة معيار المزايا النسبية لكل نشاط.
- تحقيق الترابط والتكامل الإقليمي على مســتوى الإقليم بالمحافظة الذي يتوافق مع اســتراتيجية تنمية الإقليم والذي يبرز دور المحافظة في دعم اقتصــاديات الإقليم من خلال الوفاء بجانب من احتياجاته الاستهلاكية ومدخلاته الزراعية والصناعية وفى الوقت نفسه توطين الأنشطة التكاملية والخادمة له.

تنص الرؤية المقترحة للتنمية الزراعية لمحافظة قنا وفقاً لورش العمل ومقترحات شركاء التنمية، على أن محافظة قنا هي: ***"المحافظة الزراعية قلعة الصناعات الغذائية والتعدينية ذات الموقع الاستراتيجي الذي يدعم خروج إقليم جنوب الصعيد نحو العالمية"***. ولقد جمعت الرؤية بين طياتها إمكانات المحافظة الزراعية والصناعية والتعدينية، بل حاولت الرؤية المزج بين تلك القطاعات التنموية من خلال خلق أنشطة صناعية قائمة على الإنتاج الزراعي والتعديني، وكذلك استغلت الرؤية موقع المحافظة الاستراتيجي على محاور التنمية الإقليمية والقومية ونهر النيل وتم توظيفه واستغلاله للخروج بالمحافظة إلى الإطار القومي وذلك يتم من خلال دعم قطاع التجارة واللوجستيات، وإلى الإطار العالمي من خلال دعم قطاع السياحة، وهو ما يتماشى مع الفرص والموارد والإمكانات المتاحة من خلال الاستفادة من تلك الإمكانات والتغلب على المعوقات واستغلال الفرص ودرأ المخاطر التنموية، ومواجهة التحديات والتغلب على العقبات التي تواجه المحافظة.

اعتمد فكر المخطط الاستراتيجي للتنمية العمرانية لمحافظة قنا على فكرة إقامة المجمعات الزراعية الصناعية حيث إن الوحدات الزراعية في محافظة قنا يجب أن تكون **وحدات كبيرة** لكي تتوافق مع طرق الري والزراعة الحديثة ولأنها أكثر اتساقاً مع أنماط التنمية الاقتصادية الملائمة بالمحافظة. حيث بذلك يمكن أن يساهم القطاع الصناعي بتطوير العمل في الإنتاج الزراعي ووفر الحوافز المادية لزيادة الانتاج وتحسينه لدى المزارعين إضافة إلى مساهمته في تطوير غذاء الإنسان وتحسينه وتنويعه من أجل الاستغلال الأفضل لوسائل الانتاج والعمليات الزراعية والصناعات التحويلية والأنشطة التسويقية من خلال المجمعات الزراعية / الصناعية من خلال مؤسسة تدير الحقول ذات المساحات الكبيرة وتمتلك مراكز للصناعات وشبكة واسعة ومتطورة من المراكز التسويقية.

ركزت استراتيجية التنمية الزراعية المقترحة بالمخطط على مناطق التنمية الزراعية الجديدة دون التطرق للأراضي الزراعية القائمة ووضع خطط لتنميتها، وتستند هذه الاستراتيجية إلى عدة مبادئ أهمها (الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠١٧):

- كفاءة استعمال الأرض والماء من أجل الاستدامة والمحافظة على البيئة.
- استعمال آليات السوق وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا الميدان.
- الإنتاج الموجه من أجل التصدير والتسويق المحلى وتنمية الصناعات الزراعية.
- الاستخدام الأمثل للموارد الأرضية والمائية بتحقيق اقصى عائد من وحدة الارض والمياه.
- خلق مجتمعات متكاملة تضمن فرص عمل في مجال الانتاج الزراعي والانشطة المرتبطة به.
- اتباع دورة زراعية ثلاثية او ثنائية: هناك فوائد عديدة لاتباع الدورة الزراعية ســـواء كانت ثنائية او ثلاثية نذكر منها المحافظة على خصـــوبة التربة وبالتالي زيادة غلة الفدان ومقاومة الامراض كما يؤدي اتباع الدورة الزراعية الي مقاومة الحشائش والنباتات الغير مرغوب فيها.

- قيام أنشطة زراعية متكاملة تعتمد على الزراعة العضوية والنظيفة للحاصلات الزراعية ذات العائد النقدي الكبير.
- التنسيق مع محطة البحوث الزراعية وكلية الزراعة (جامعة جنوب الوادي) وتشجيع نشاط اكتشاف واستنباط الاصناف التي تصلح للزراعة في ظل الظروف المناخية السائدة في المنطقة والمعاملات الزراعية التي تتبع عند زراعتها.
- انشاء مصدات الرياح من اشجار النخيل والاشجار الخشبية حول المزارع واماكن الاقامة واستخدام اساليب تكنولوجية حديثة للحد من تأثر درجة الحرارة وحركة الكثبان الرملية.

شكل (١٠) المشروعات المقترحة بمخرجات المخطط الإستراتيجي المقترح لتنمية محافظة قنا

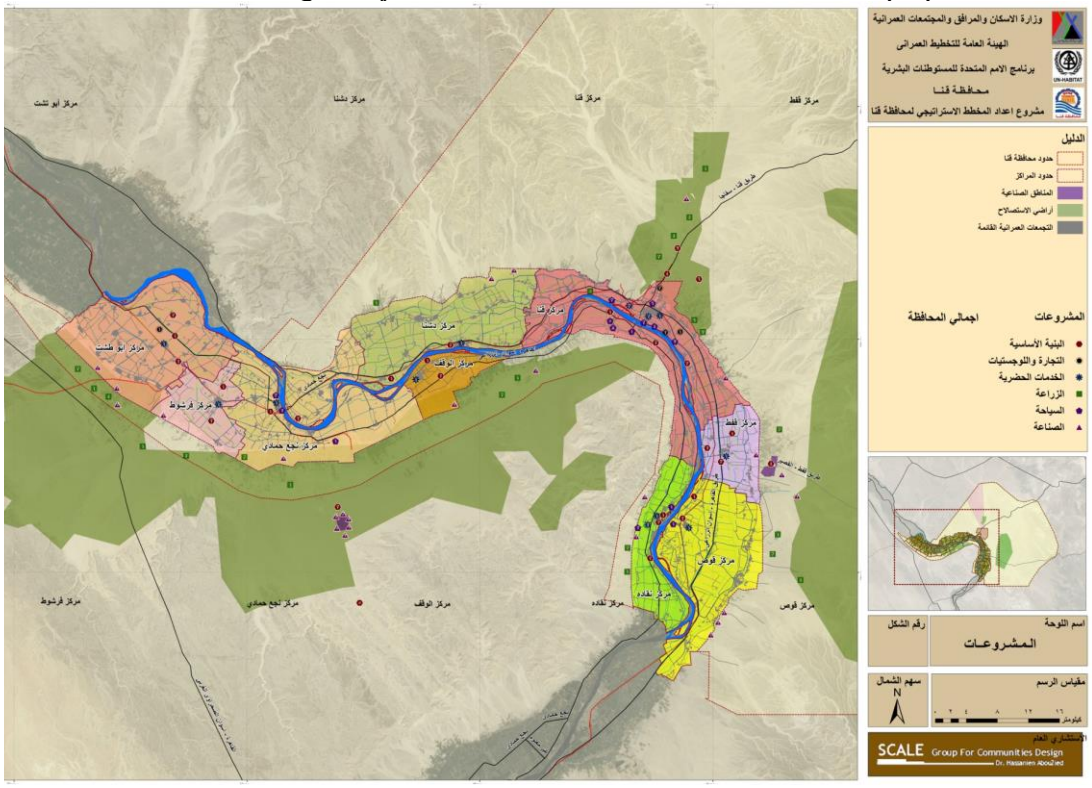

المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني. (٢٠١٧). المخطط الإستراتيجي لتنمية العمرانية لمحافظة قنا. القاهرة: وزارة الإسكان

٤ نتائج البحث والتوصيات

- يؤدي فكر المتنزهات الزراعية الصناعية إلى دعم عمليات التنمية المحلية بصورة مستدامة من خلال ظهور وحدات تنمية زراعية متخصصة في مجموعة من المحاصيل ثنائية الفرص (تصنيعية وتصديرية) بها الخدمات الزراعية الداعمة والخدمات القطاعية الأخرى المساندة، والتي تسعى لزيادة القيمة المضافة للمنتجات والمحاصيل الزراعية بهدف التصدير المحلي والخارجي، بالإضافة إلى ظهور وحدات متخصصة في التجهيز والتصنيع الغذائي، وأخري متخصصة في الانتجاع والسياحة الريفية بما يعمل على دعم عمليات التنمية المحلية المستدامة بهذه المجتمعات.
- فكر المتنزهات الزراعية الصناعية آلية لتحديد أدوار جديدة للتجمعات العمرانية مثل مراكز التحول الريفي وهي القري التي تقوم بتجميع المحاصيل الزراعية وتغليفها وتعبئتها وتصديرها نحو المدن الحضرية التي تتواجد بها مناطق التجهيز والتصنيع، بالإضافة إلى القري التي تقوم بدور مراكز التجميع والتعزيز اللوجستي القريبة من المناطق الحضرية.
- تؤدي المتنزهات الزراعية الصناعية دوراً في تحقيق الأمن الغذائي من المنتجات الغذائية خاصة سريعة التلف، مما يتطلب تطوير المتنزهات الزراعية الصناعية وزيادة فعاليتها الاقتصادية لأدائها الوظيفي وتطوير تنظيمها المكاني.

- تتكون المتنزهات الزراعية الصناعية نتيجة لتفاعل فرع زراعي معين مع الصناعة الغذائية والانتاج الخدمي لها في مكان محدد. إذ تتمثل الشروط الأساسية لتشكل مثل هذه المتنزهات في التمركز المكاني البارز لإنتاج نوع محدد من الخامات الزراعية بناء على الظروف الطبيعية والاقتصادية الملائمة وفعالية اقتصادية مرتفعة لإنتاج متطور التكامل بين الانتاج الزراعي والمؤسسات الصناعية.
- ان تحويل الزراعة على أسس صناعية يؤمن ادخال نظم استثمارية زراعية جديدة وتكنولوجيا انتاجية جديدة ومتطورة ومتابعة تعميق تخصص الانتاج الزراعي وزيادة تركزه.
- تعتبر المتنزهات الزراعية كأحد أنماط العناقيد الزراعية التي تنعكس على عملية التنمية المحلية، فإن هناك مجموعة من التوصيات التي تساعد على تفعيل هذه الأداة بشكل عام كنطاق إنتاجي زراعي استثماري متكامل، وكذلك مجموعة من التوصيات الخاصة بدعم المستثمرين الزراعيين والذين يعدوا الفاعليين الرئيسيين في هذه المنظومة.
  - **توصيات لدعم المتنزه الزراعي الصناعي كنطاق زراعي إنتاجي استثماري متكامل:**

✓ توفير قادة بيانات خاصة بنوعيات الزراعات والمحاصيل في كل إقليم وخاصة ثنائية الفرص (الخضر والفاكهة)
✓ دعم التكامل الزراعي الصناعي بشكل رئيسي وتفعيل سياسة الزراعات التعاقدية Contract Farming.
✓ توفير الخدمات الزراعية والعامة الداعمة للمنظومة، وكذلك المرافق والبنية الأساسية كلُ علي حسب نمطه ومستواه.
✓ ترابط سلاسل القيمة المضافة بداية من عملية الإنتاج الزراعي مرورا بالتجميع والتغليف حتى التجهيز والتصدير.
✓ دعم تواجد هيئة مستقلة لإدارة شئون الإقليم على طول مراحل سلاسل القيمة المضافة من الزراعة وحتى التسويق.
✓ تدعيم تطبيقات التكنولوجيا صديقة البيئة Eco-Friendly Technologies والتي تتوافق مع مبادئ الاقتصاد الأخضر من حيث استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة وتقليل الفواقد الزراعية-Agro Wastes
✓ توفير مراكز المعلومات الزراعية التي تقيس الطلب المحلي والدولي وتدرس موجات تغير موضة الطعام في الأسواق العالمية مثل زيادة الطلب العالمي على أغذية عضوية معينة Specific
✓ دعم توافر الخدمات الإنتاجية الداعمة كالإنتاج الحيواني والداجني وتربية الأحياء المائية Aquaculture.
✓ دعم توطين مراكز التسويق والتصدير وهي مخولة بتسويق المنتجات الزراعية للمنظومة داخل وخارج الإقليم.
✓ تشجيع وجود وحدات السياحة البيئية الريفية لخدمات الانتجاع والاستجمام التي تستغل وجود محاصيل مميزة وهنا يتم توفير النزل البيئية Eco-Lodges والخدمات السياحية الداعمة مما يؤدي إلى تكامل الأنشطة الاقتصادية بشكل مستدام بالحفاظ على البيئة.

  - **توصيات لدعم المستثمرين الزراعيين:**

✓ تطوير الطرق المحلية ما بين مناطق الإنتاج الزراعي، وكذلك الطرق التي تصلها بالمناطق الحضرية ومناطق التجهيز والتسويق.
✓ تقليل التعريفات الجمركية على الواردات الزراعية (الآلات-البذور-الأسمدة، ...) وهي أحد وسائل دعم المنتجين المحلين وجذب المستثمرين الأجانب.
✓ دعم الاستقرار في إمدادات الطاقة والمرافق والبنية الأساسية.
✓ توفير الدعم المالي والقروض ميسرة السداد لصغار المزارعين.
✓ عمل دورات تدريبية لتمكين المنتجين الزراعيين في الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وطرق استخدامها.

المراجع

references

البنـك الـدولي. (٢٠١٩). التنميـة المـدفوعـة بـاعتبـارات المجتمعـات المحليـة. Retrieved from www.albankaldawli.org.

The World Bank. (2019). The Community Driven Development. Retrieved from www.albankaldawli.org

الهيئة العامة للتخطيط العمراني. (٢٠٠٨). اســـتراتيجية التنمية لمحافظات الجمهورية-محافظة قنا. القاهرة: وزارة الاسكان.

General Organization for Physical Planning. (2008). Development strategy for the Republic governorates: Southern Upper Egypt Region (Sohag Governorate- Qena Governorate- Aswan Governorate- Red Sea Governorate). Cairo, Egypt: Ministry of Housing, Utilities and Urban Communities.

الهيئة العامة للتخطيط العمراني. (٢٠١٧). مشـــروع المخطط الإســـتراتيجي لتنمية العمرانية لمحافظة قنا. القاهرة: وزارة الاسكان.

General Organization for Physical Planning. (2017). Strategic Plan Project for Urban Development of Qena Governorate. Ministry of Housing, Utilities and Urban Communities, Egypt

الهيئة العامة للتخطيط العمراني. (٢٠١٧). المخطط القومي للتنمية العمرانية (الاهداف – الركائز – مناطق التنمية ذات الأولوية -المشروعات القومية). القاهرة: وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

General Organization for Physical Planning. (2017). The National Urban Development Plan (Objectives- Supports- Priority of Development Areas- National Projects). Ministry of Housing, Utilities and Urban Communities, Egypt.

فتحي، ممدوح انيس. (٢٠٠٥). الإمارات إلى أين؟: اســـتشـــراف التحديات والمخاطر على مدى ٢٥ عاماً. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والإعلام.

Fathy, M. A. (2005). Emirates to where? : Exploring the challenges and risks over the next 25 years. Abu Dhabi: Emirates Center for Studies and Media.

مرعي، إيمان. (٢٠١٨). السياسات الزراعية الراهنة وانعكاساتها عليا لريف المصـري. مجلة رؤي مصـرية، العدد (٣٨). القاهرة، مصر: مركز الاهرام للدراسات الاجتماعية و التاريخية

Marei, E. (2018). Current Agricultural Policies and their Impact on the Egyptian Countryside. Egyptian Visions Magazine (38). Cairo, Egypt: Al-Ahram Center for Social and Historical Studies.

بن الطاهر، حسين. (٢٠١٢). التنمية المحلية والتنمية المستدامة. مجلة العلوم الإنسانية، العدد (٢٤). بسكرة، الجزائر: جامعة محمد خيضر بسكرة.

Ben El-Taher, H. (2012). Local Development and Sustainable Development. The Journal of Human Sciences (24). Biskra, Algeria: University Mohamed Khider Biskra.

عبد الوهاب، ســـمير محمد. (٢٠٠٧). الحكم المحلي والبلديات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة. ملتقى الحكم المحلي والبلديات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة. الرباط، لمملكة المغربية.

Abdelwahab, S. A. (2007). Local Government and Municipalities in the presence of New Government Roles. Forum of Local Government and Municipalities in the presence of New Government Roles. Rabat, Morocco.

النور، صـقر. (٢٠١٨). لأرض والفلاح والمسـتثمر: دراسـة في المسـألة الزراعية الفلاحية في مصـر. القاهرة: دار المرايا للطباعة والنشر.

Elnour, S. (2018). Land, Peasant and Investor: A Study of Agrarian and Peasant questions in Egypt. Cairo: Dar Maraya.

القبلان، غازي. (٢٠١٧). تنمية المجتمع المحلي. عمان: دار الخليج للتوزيع والنشر.

Al Qublan, G. (2017). Local Community Development. Amman: Dar El Khalig.

مرعب، ماهر فرحان. (٢٠١٤). تخطيط وتنمية المجتمعات المحلية في دول العالم الثالث: التنمية الماليزية نموذجا. مجلة الآداب و العلوم الإجتماعية. ١١ (١)، ١٠٩-١٢٦.

Muraeb, M. F. (2014). Planning and Development of Local Communities in Third World countries: Model of Malaysian development. Journal of Arts and Social Sciences. 11 (1), 109-126.

باطويح ، محمد. (٢٠١٨). التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت. ١٤١

Batweh, M. (2018). Sustainable Local Development and Small and Medium Projects. Development Bridge, Arab Planning Institute, Kuwait. 141.

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. (٢٠١٠). تقارير وصف محافظات مصر بالمعلومات. مجلس الوزراء، مصر.

Information and Decision Support Center. (2010). Reports Describing Egyptian Governorates by Information. The Egyptian Cabinet, Egypt.

لامين، محمد حسين يادم . (٢٠١٩). منظومة الأنشطة الزراعية كأداة لدعم التنمية العمرانية الإقليمية. رسالة ماجستير، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة.

Lamien, M. H. (2019). Agro-based Cluster as A tool for Supporting the Regional Urban Development. Master Thesis, Faculty of Regional and Urban Planning, Cairo University, Egypt.

إبراهيم، مصطفى. (٢٠١٨). خريطة الفقر في مصر: مؤشرات ومقترحات. المعهد المصري للدراسات، القاهرة.

Ibrahim, M. (2018). Map of Poverty in Egypt: Indicators and Proposals. Egyptian Institute for Studies Cairo.

الاقداحي، هشام محمود (٢٠١٢). التنمية الاجتماعية والسياسية في الدول النامية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

El Kadahi, H. M. (2012). Social and Political Development in Developing Countries. Alexandria: University Youth Foundation.

وزارة التنمية المحلية. (٢٠١٦). دليل الوحدات المحلية. الأمانة العامة للإدارة المحلية.

Ministry of Local Development. (2016). Directory of Local Units. The General Secretariat of Local Administration

السبتي، وسيلة. (٢٠٠٩). تمويل التنمية المحلية. القاهرة: إيتراك للطباعة والنشر.

Elsabty, W. (2009). Local Development Financing. Cairo: Etrak

المهداوي، وفاء، وهاشم، سليمة. (٢٠١٧). التنمية المحلية المستدامة لدعم النمو والتمكين والإنصاف تجارب بلدان مختارة. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. ٥٢.

Al Mahdawi, W. and Hashim, S. (2017). Sustainable Local Development to Support Growth Empowerment and Equity Experiences of selected countries. Iraqi Journal for Economic Sciences. 52

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. (٢٠١٧). النشرة السنوية لإحصاء المساحات المحصولية والإنتاج النباتي عام ٢٠١٤-٢٠١٥. مصر.

Central Agency for Public Mobilization and Statistics. (2017). Annual Bulletin of Statistics of Crop Areas and Plant Production 2014- 2015. Egypt

تقرير: مقومات التنمية الصناعية لكافة محافظات الجمهورية ٢٠١٠.

Report: The components of industrial development for all governorates of the Republic, 2010.

UNDP. (2005). البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة .تقرير التنمية البشرية.

Emrc Agribusiness Forum. (2010). Integrated agro industrial parks (Italian food print).

Sunil Sharma & Anupam. (2014). Agro-based clusters: A tool for Competitiveness of Indian Agriculture in the Era of Globalization. Global Journal of Finance and management.

Galvez- Nogales, E G. (2010). Agro based clusters in developing countries: staying competitive in globalized economy Agricultural management, marketing and finance, occasional paper 25, FAO, Rome.

Integrated Agro Industrial Parks In Ethiopia, Unido, (2016).

Laxminarayana Rao, K. (2006). Agro-industrial parks Experience from India /FOOD AND Agriculture Organization of The United Nation (FAO)/ Rome.

Miremont, V. (2000). South American Bulk Wine: Will Producers Find A Solution for Excess Production? Wine Business Monthly, 1 July. Available at: http://www.winebusiness. Com/wbm/? Go=getArticle&dataId=740.

Porter, M. (1998). Clusters and the new economics of competition. Harvard business review.

Porter, M. (2001). San Diego: Clusters of Innovation Initiatives / Harvard University/ Council on Competitiveness/ Washington DC/ USA.

UNIDO. (2013). The UNIDO approach to cluster development –Key Principles and Project Experiences for Inclusive Growth. UNIDO.

UNIDO. (2005). Cluster development improving prosperity by building up networks.

UNCTAD. (2004). World Investment Report. Geneva.

Unikowsky, S. R. (2005). As estratégias empresariais para os vinhos finos no Brasil e no Uruguai: uma análise comparada. Secretaria da Coordenação e Planejamento Fundação de Economia e Estatística. Porto Alegre, Brazil.

ملاحق التحليل الإحصائي

Tests of Normality

Tests of Normality	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistic	df	Sig.	Statistic	df	Sig.
الأهمية النسبية للمساحة المنزرعة %	.230	9	.186	.827	9	.042
الأهمية النسبية للمساحة المحصولية %	.511	9	.000	.401	9	.000
توطن العمالة الزراعية	.231	9	.181	.929	9	.475
توطن منشآت التصنيع الزراعي	.237	9	.156	.855	9	.085
توطن عمالة التصنيع الزراعي	.215	9	.200*	.876	9	.143
عدد مدارس التعليم الثانوي الصناعي والزراعي	.220	9	.200*	.873	9	.132
عدد الجمعيات التعاونية الزراعية	.218	9	.200*	.902	9	.266
مناطق التخزين الزراعي (الصوامع)	.356	9	.002	.655	9	.000
مناطق التخزين الزراعي (الشون)	.336	9	.004	.830	9	.045
أطوال الطرق الإقليمية المرصوفة (كم)	.132	9	.200*	.974	9	.923
الأهمية النسبية للمحاصيل ذات الفرص الثنائية (%)	.272	9	.054	.809	9	.026

a. Lilliefors Significance Correction

*. This is a lower bound of the true significance.

- طبقا لاختبار شابيرو (Shapiro-Wilk) تأخذ جميع البيانات المستخدمة في التحليل التوزيع الطبيعي.

Total Variance Explained

Component	Initial Eigenvalues			Extraction Sums of Squared Loadings			Rotation Sums of Squared Loadings		
	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %	Total	% of Variance	Cumulative %
1	5.461	49.643	49.643	5.461	49.643	49.643	4.329	39.358	39.358
2	2.085	18.955	68.598	2.085	18.955	68.598	2.783	25.301	64.659
3	1.463	13.304	81.902	1.463	13.304	81.902	1.897	17.242	81.902
4	.957	8.700	90.602						
5	.509	4.623	95.225						
6	.409	3.722	98.948						
7	.099	.896	99.843						
8	.017	.157	100.000						
9	1.940E-16	1.764E-15	100.000						
10	1.506E-17	1.369E-16	100.000						
11	-1.762E-16	-1.602E-15	100.000						

Extraction Method: Principal Component Analysis.

Rotated Component Matrix[a]

	Component		
	1	2	3
الأهمية النسبية للمساحة المنزرعة %	.918	.199	.025
الأهمية النسبية للمساحة المحصولية %	.245	.202	-.636-
توطن العمالة الزراعية	.082	-.061-	.896
توطن منشآت التصنيع الزراعي	-.754-	.006	.527
توطن عمالة التصنيع الزراعي	-.806-	.028	.500
عدد مدارس التعليم الثانوي الصناعي والزراعي	.451	.844	-.244-
عدد الجمعيات التعاونية الزراعية	.960	.109	.076
مناطق التخزين الزراعي (الصوامع)	.570	.661	-.151-
مناطق التخزين الزراعي (الشون)	-.074-	.967	.129
أطوال الطرق الإقليمية المرصوفة (كم)	.861	.263	-.124-
الأهمية النسبية للمحاصيل ذات الفرص الثنائية (%)	.070	.730	-.202-

Extraction Method: Principal Component Analysis.
Rotation Method: Varimax with Kaiser Normalization.
a. Rotation converged in 4 iterations.

- أنتجت الدورة التحليلية للبيانات (٣ عوامل رئيسية) بدلاً من (١١ مؤشر) تفسر في مجملها (٨١,٩٠٢٪) من العلاقة بين المتغيرات.

- توضح مصفوفة العوامل المدارة الوزن النسبي لكل مؤشر في العوامل الثلاثة.

قيم الدليل المستنتجة طبقاً للتحليل العاملي

المركز	الأهمية النسبية للمساحة المنزرعة (%)			الأهمية النسبية للمساحة المحصولية (%)			توطن العمالة الزراعية		
	البيان	القيم القياسية	Factor Score	البيان	القيم القياسية	Factor Score	البيان	القيم القياسية	Factor Score
نجع حمادى	١٥,٩٦	٣	٢,٨	١٣,١٦	١	٠,٢	٠,٨٠	١	٠,٩
قـنا	١٣,٥٩	١	٠,٩	٠,٢٠	٣	٠,٧	١,٢٠	٢	١,٨
أبوتشت	١٧,٠٧	٣	٢,٨	٠,١٥	٢	٠,٥	١,٤٠	٣	٢,٧
دشـنا	١٥,٩٦	٣	٢,٨	٠,١٦	٣	٠,٧	١,٣٠	٣	٢,٧
قـوص	١٥,٤٣	٢	١,٨	٠,١٢	٢	٠,٥	١,٠٠	٢	١,٨
نقـادة	٧,٢١	٢	١,٨	٠,٠٨	٢	٠,٥	١,٠٠	٢	١,٨
الوقـف	٤,٠٦	١	٠,٩	٠,٠٥	١	٠,٢	١,٦٠	٣	٢,٧
فرشـوط	٤,٥٠	١	٠,٩	٠,٠٤	١	٠,٢	٠,٩٠	١	٠,٩
قـفط	٦,٢٤	١	٠,٩	٠,٠٧	١	٠,٢	٠,٩٠	١	٠,٩
الوزن النسبي للمؤشر	٠,٩١٨			٠,٢٤٥			٠,٨٩٦		

قيم الدليل المستنتجة طبقاً للتحليل العاملي

المركز	توطن منشآت التصنيع الزراعي			توطن عمالة التصنيع الزراعي			عدد مدارس التعليم الثانوي الصناعي والزراعي		
	البيان	القيم القياسية	Factor Score	البيان	القيم القياسية	Factor Score	البيان	القيم القياسية	Factor Score
نجع حمادى	٠,٤٨	١	٠,٥	٠,٤٩	١	٠,٥	٥	٣	٢,٥
قـنا	٠,٦٧	١	٠,٥	٠,٨٤	١	٠,٥	٧	٣	٢,٥
أبوتشت	٠,٩٨	٢	١,١	٠,٨٨	٢	١,٠	١	١	٠,٨
دشـنا	٠,٦٥	١	٠,٥	٠,٦٠	١	٠,٥	٤	٣	٢,٥
قـوص	١,٦٩	٣	١,٦	١,٥٩	٣	١,٥	٣	٢	١,٧
نقـادة	١,١٦	٢	١,١	١,٢٩	٢	١,٠	٢	٢	١,٧

الوقــف	٢,٨٦	٣	١,٦	٢,٩٤	٣	١,٥	١	١	٠,٨
فرشــوط	٠,٨٣	٢	١,١	٠,٩٩	٢	١,٠	١	١	٠,٨
قـفط	٢,٤٧	٣	١,٦	٢,٣٨	٣	١,٥	٢	٢	١,٧
الوزن النسبي للمؤشر	٠,٥٢٧			٠,٥٠٠			٠,٨٤٤		

قيم الدليل المستنتجة طبقاً للتحليل العاملي

المركز	عدد الجمعيات التعاونية الزراعية			مناطق التخزين الزراعي (الصوامع)			مناطق التخزين الزراعي (الشون)		
	البيان	القيم القياسية	Factor Score	البيان	القيم القياسية	Factor Score	البيان	القيم القياسية	Factor Score
نجع حمادى	٢٥	٣	٢,٩	١	٢	١,٣	٢	٢	١,٩
قــنا	٢٧	٣	٢,٩	١	٢	١,٣	٣	٣	٢,٩
أبوتشت	٣٤	٣	٢,٩	٠	١	٠,٧	٠	١	١,٠
دشــنا	٢١	٢	١,٩	١	٢	١,٣	٢	٢	١,٩
قــوص	٢٤	٢	١,٩	١	٢	١,٣	٢	٢	١,٩
نقــادة	٧	١	١,٠	٠	١	٠,٧	١	١	١,٠
الوقــف	٥	١	١,٠	٠	١	٠,٧	٢	٢	١,٩
فرشــوط	١٠	٢	١,٩	٠	١	٠,٧	٠	١	١,٠
قـفط	٨	١	١,٠	٠	١	٠,٧	٢	٢	١,٩
الوزن النسبي للمؤشر	٠,٩٦٠			٠,٦٦١			٠,٩٦٧		

قيم الدليل المستنتجة طبقاً للتحليل العاملي

المركز	أطوال الطرق الإقليمية المرصوفة (كم)			الأهمية النسبية للمحاصيل ذات الفرص الثنائية (%)			تقييم أولويات تطبيق فكر المتنزهات الزراعية الصناعية		
	البيان	القيم القياسية	Factor Score	البيان	القيم القياسية	Factor Score	البيان	القيم القياسية	التوصيف
نجع حمادى	٢٩٤,٥٠	٣	٢,٦	١٣,٠٧	٢	١,٥	١٧,٦٣	٣	أقاليم إمكانية قيام المتنزهات الزراعية التصديرية المنافسة
قــنا	٣٦٦,٥٠	٣	٢,٦	٣٧,٩٦	٣	٢,٢	١٨,٨٨	٣	أقاليم إمكانية قيام المتنزهات الزراعية التصديرية المنافسة
أبوتشت	٣٣٠,٥٠	٣	٢,٦	٣,٣٨	١	٠,٧	١٦,٦٥	٢	أقاليم إمكانية قيام المتنزهات الزراعية الصناعية المحلية
دشــنا	١٩٩,٠٠	٢	١,٧	٤,٢٣	٢	١,٥	١٨,٠٩	٣	أقاليم إمكانية قيام المتنزهات الزراعية التصديرية المنافسة
قــوص	٢٤٠,٠٠	٢	١,٧	٣,٩٧	٢	١,٥	١٧,٢٥	٢	أقاليم إمكانية قيام المتنزهات الزراعية الصناعية المحلية
نقــادة	١٢٥,٠٠	١	٠,٩	٢٠,٤٥	٣	٢,٢	١٣,٥٠	٢	أقاليم إمكانية قيام المتنزهات الزراعية الصناعية المحلية
الوقــف	٦٩,٥٠	١	٠,٩	٢,٣٨	١	٠,٧	١٢,٩٢	١	أقاليم غير ملائمة لتطبيق فكر المتنزهات الزراعية الصناعية
فرشــوط	١٧٦,٠٠	٢	١,٧	٠,٨٧	١	٠,٧	١٠,٩٦	١	أقاليم غير ملائمة لتطبيق فكر المتنزهات الزراعية الصناعية
قـفط	١٥٩,٥٠	١	٠,٩	١٣,٧٠	٣	٢,٢	١٣,٤٣	١	أقاليم غير ملائمة لتطبيق فكر المتنزهات الزراعية الصناعية
الوزن النسبي للمؤشر	٠,٨٦١			٠,٧٣٠					

The role of industrial parks in supporting sustainable local development (Application Qena Governorate)

Randa Gala; Mohammed Hussien Yadem

Department of Regional Development, Faculty of Urban and Regional Planning, Cairo University

Abstract

Several international organizations, concerned with agricultural development and their international applications, have adopted the idea of an Agro-based Cluster. This idea has spatial patterns such as the Agro-industrial Park as a policy to support sustainable local development processes. Which aim at creating specialized agricultural units and territories capable of attracting local and international investments and export, to support local and international agro-brand products and agricultural products, as well as the provision of infrastructure, facilities and agricultural support services and agricultural training institutes, which contribute to support the integrated regional urban development and encourage the elimination of rural poverty, which calls for prioritizing the implementation of this policy in the areas of agricultural cities as a performance of the proper spatial guidance for local agricultural development projects to achieve the idea of sustainability.

The main objective of this research is to define the role of Agro-industrial parks in supporting sustainable local development processes which contribute to maximizing the role of the agricultural sector in the agricultural regions. Determining the patterns of prioritizing the regions of the cities to implement this policy within the limits of the Egyptian governorates that have priority and are proposed in the strategic plans for them in this context.

The research methodology is based on three main axes. The first axis deals with the idea of sustainable local development and the goals, obstacles, and challenges of achieving it. The second axis deals with the role of Agro-industrial parks in supporting sustainable local development processes by reviewing this concept and the importance of its role in supporting sustainable local development within the framework of lessons learned from global experiences in implementing this policy. As for the third part, it deals with the practical framework for determining the patterns of the regions of the priority cities to apply this policy to the limit of the Egyptian governorates with priority in implementing the agricultural activities system as a mechanism for evaluating the proposed agricultural development projects with its strategic plans.

Keywords: Agro-based Cluster-Industrial Agricultural Parks Agro-industrial park- Good Agricultural Practices Good Agriculture Practices- Sustainable Local Development.